

الفصل الرابع

تقنين قواعد العلاقات الدبلوماسية، والبعثات الخاصة والعلاقات الدولية، ودبلوماسية المستقبل

إن عملية تقنين قواعد العلاقات الدبلوماسية كلها أبعاد جوهرية تتسجم مع توجهات ميثاق الأمم المتحدة، الهادف إلى إرساء العلاقات بين الدول. كما أن العلاقات الدولية وتطورها المطرد والسريع نتيجة لتطور الاتصالات، وهذا ما نلاحظه في هذا الفصل من خلال موضوع مستقبل الدبلوماسية ودورها في تعزيز هذه العلاقات منسجمة مع الثورة المعلوماتية التي يمر بها العالم. هذا ما يتم بحثه في ثلاثة مباحث هي:

- المبحث الأول: تقنين قواعد العلاقات الدبلوماسية، والبعثات الخاصة.
- المبحث الثاني: نشأة وتطور العلاقات الدولية.
- المبحث الثالث: دبلوماسية المستقبل وعلاقتها بعلم النفس.

obeikandi.com

المبحث الأول

تقنين قواعد العلاقات الدبلوماسية والبعثات الخاصة

إن إنشاء بعثات دبلوماسية، من أجل البناء والتعاون بين الدول والمنظمات الدولية، لها مقومات وأسس ذات طابع موضوعي وأصولي وقانوني، وتعددت الآراء في هذا الموضوع لفقهاء القانون الدولي.

أما تعيين قواعد العلاقات الدبلوماسية هي أيضاً شكلت اهتمامات المجتمع الدولي، لما له من أبعاد جوهرية تتسجم مع توجهات ميثاق الأمم المتحدة. أما البعثات الخاصة وهي متعددة الأشكال، ولها طابع خاص من الأهمية التي تحتلها والمهام التي تقوم بها. سنبين ذلك في مطلبين هما:

المطلب الأول: تقنين قواعد العلاقات الدبلوماسية.

المطلب الثاني: البعثات الخاصة

المطلب الأول: تقنين قواعد العلاقات الدبلوماسية

قبل أن نأتي إلى الخوض في تقنين قواعد العلاقات الدبلوماسية، ومعرفة أهمية هذا التعيين والخطوات التي بدأ بها، وما هي العوامل والاعتبارات لتقنين العلاقات الدبلوماسية؟ نبدأ ببيان السند القانوني لإنشاء البعثات الدبلوماسية.

الفرع الأول: السند القانوني لإنشاء البعثات الدبلوماسية

1- الاتفاق: لقد أوضحت اتفاقية فيينا عام 1961 م، بأن الأساس هو (الاتفاق) بين الدول والمنظمات، وهو حجر الزاوية في إنشاء البعثات الدبلوماسية فيما بينها، وفي هذا الصدد هناك أساسان رئيسيان وهما:
أ- الرضا المتبادل، إضافة إلى أن تتمتع كل من الدولة المرسل والمرسلة والمستقبل بالشخصية القانونية الدولية.

ب- الاعتراف المتبادل بين الدولتين.
وقد جاء في (م2) من اتفاقية فيينا لعام 1961 م (إن إنشاء البعثات الدبلوماسية يتم بالرضا المتبادل)⁽²⁸⁹⁾.

2- آراء فقهاء القانون الدولي العام: وقد انقسم فقهاء القانون الدولي بصدد موضوع حق التمثيل الدبلوماسي إلى فريقين هما:

أ- الفريق الأول: رأى أن ممارسة التمثيل الدبلوماسي بوجهيه الإيجابي المتمثل بإرسال الممثلين والسليبي في استقبالهم، هو حق خاص لكل دولة مستقلة ذات سيادة .

وانطلاقاً من هذه القاعدة، فليس هناك مسوغ لامتناعها من ممارسة هذا الحق في الإرسال والاستقبال إلا فيما تظهر أسباب تدعو إلى قطع العلاقات الدبلوماسية.

ب- الفريق الثاني: فقد تلخص رأيه في أن تبادل التمثيل الدبلوماسي، هو من المسائل الجوهرية، التي ليس بوسع الدول الاستغناء عنها، حيث أنها ترى فيه دليلاً على استكمال سيادتها وبرهاناً على استقامة العلاقات فيما بينها، لأنها صاحبة التقدير في أمر العلاقات الدبلوماسية.

(289) اتفاقية فيينا عام 1961، انظر الملحق.

ويرى أعضاء هذا الفريق، أن ليس ثمة أي التزام قانوني في هذا الشأن، لأن الموضوع يندرج في إعداد حسن العلاقات بين الأطراف. إن إرادة الدول، هي الأصل في إقامة العلاقات، لأن ذلك يتوقف أولاً وأخيراً عليها دون قسر أو إكراه.

إن رأي فقهاء القانون الدولي العام، حول حق التمثيل الدبلوماسي والذي انقسم فيه إلى فريقين وكما مر ذكره، فقد انتصروا إلى (الرأي الثاني) مستندين بهذا الصدد إلى الرأي القائل، بأن تبادل التمثيل الدبلوماسي، إنما يجد سنده القانوني، في الاتفاق بين الدول والأشخاص الدولية، لأنها هي المعنية بذلك، على اعتبار أنها تملك جانب السيادة الذي يجسد كمال شخصيتها الدولية.

ومن ثم فإن رفض دولة ما إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الأخرى دون مبرر، من شأنه أن ينتقص من مكانتها ويضعف مركزها بين الدول الأخرى في العالم، نتيجة بقائها في عزلة خارج نطاق الجماعة الدولية.

كما أضافا (إن هناك واجباً بين الدول المتقدمة، تحتم عليها ألا ترفض قبول الممثلين الدبلوماسيين بين بعضها البعض، ما لم تكن هناك بواعث الرفض جدية تبرر مخالفة هذا التوجه) (290).

الفرع الثاني: تقنين قواعد العلاقات الدبلوماسية

1- تعريف التقنين :حصر الأنظمة القانونية على شكل نظام أو لائحة بحيث يكون لكل واقعة أو تصرف قانوني ما يقابله بشكل محدد لا يقبل تفسير أو اجتهاد.

2- مميزات التقنين :سهولة الرجوع إلى القواعد القانونية، وسرعة الفصل في القضايا، وبالتالي القضاء على ظاهرة تراكمها بعد أن يتوافر الجهد والوقت في البحث ويسهل الوصول إلى الدليل.

3- أهمية التقنين : إن عملية تقنين قواعد العلاقات الدبلوماسية، قد شغلت اهتمامات المجتمع الدولي، لما له من أبعاد جوهرية تتسجم مع توجهات ميثاق الأمم المتحدة، الهادف إلى إرساء العلاقات بين الدول على أساس من الحرية والمساواة تحقيقاً لتعميق مجرى السلم والأمن الدوليين.

(290) عز الدين فودة، مصدر سابق، ص88.

وكما تم بيانه سابقاً، إن الدبلوماسية على حد تعبير بعض الشراح قديمة قدم البشرية ذاتها، إن شعوب العصور القديمة وشعوب العصور الوسطى، قد شعروا بالحاجة إلى الاتصال ببعضهم البعض عن طريق إقامة العلاقات الدبلوماسية فيما بينهم، وكما هو معلوم أن العلاقات لم تكن قائمة على أساس دائم مثلما هي عليه الحال في عصرنا الحاضر.

إن الشعوب بدافع فطرتها، قد أيقنت، أن تلك العلاقات الضارية في القدم والقائمة على ما تعارف عليه وألفوه من عادات قديمة بالية، إن كانت قد وجدت لها قبولاً في تلك العصور، فإنها لم تعد اليوم تلقى استحساناً عقب التحولات الكبيرة التي طرأت على مجرى العلاقات الدولية، وتطور الأنظمة الداخلية في الدول بعضها البعض، مما جعل كافة الشعوب تشعر بضرورة الالتزام بالصالح العام، إزاء هذه العلاقات الدبلوماسية.

وبهذا الحال جدير بالمجتمع الدولي، أن يتقدم بخطوات لتطوير القواعد العرفية لتتماشى مع تلك الاتجاهات الدولية الجديدة.

وعليه يجب سد النقص الذي يشوب ذلك التطوير، حتى تكون التعديلات المراد إدخالها متلائمة مع التحولات.

وبهذا تكمن (أهمية التقنين) لإخراج تشريع دولي يحكمها، يتقبله أعضاء المجتمع الدولي.

الفرع الثالث: خطوات في طريق التقنين

هناك خطوات تمهيدية في طريق تقنين العلاقات الدبلوماسية ومنها:

1- مؤتمر فيينا 1815 م

لقد بدأت أولى الخطوات التمهيدية بصدد، تقنين قواعد العلاقات الدبلوماسية، حينما تداعى المؤتمرين في هذا المؤتمر ليتولى وضع قواعد قانونية مكتوبة تكون بديلاً عن العرف الدولي.

إن مؤتمر فيينا كان النقطة الفاصلة التي حسمت خلافاً، استغرق وقتاً طويلاً بين ممثلي الدول الكبرى التي كانت سيدة الموقف آنذاك في إقامة العلاقات الدبلوماسية فيما بينها، وكانت هذه الدول لا تجد أدنى حرج في السير على مقتضى القواعد

المنظمة للعلاقات الدولية، غير أن الخلاف كثيراً، كان ينشأ بسبب التنافس على احتلال مركز الصدارة لممثليها والرغبة في تقدمهم على غيرهم. وهذا التنافس كان يعود إلى المركز الأقوى والنفوذ السياسي والعسكري الذي كانت تتمتع به الدول الكبرى، ومن ثم كان مؤتمر فيينا بمثابة اتفاق وضع حد لذلك التنازع، بإقراره تنظيم التقدم على أساس مراتب المبعوثين دونما النظر إلى المركز السياسي أو العسكري للدول التي يمثلونها، وعندما تتساوى بالمرتبة تكون العبرة بالأقدمية.

وبهذا يمكننا القول، بأن مؤتمر فيينا يعد حجر الزاوية بوضعه قواعد دولية في بناء الدبلوماسية المعاصرة والارتقاء بمكانتها كمهنة جلية.

وبهذا تم صياغة اتفاقية عرفت (بلائحة فيينا عام 1815 م) تناولت تحديد درجات الممثلين الدبلوماسيين، وبعدها ألحق بها تعديلات أجريت عليها بمقتضى مؤتمر (إكس لاشابل عام 1818 م فقد حدد الاتفاقية، إضافة إلى (بروتوكول إكس لاشابل) تلك الدرجات في أربع مراتب وهي:

أ. السفراء وممثلو البابا والقاصدون الرسوليون.

ب. المندوبون فوق العادة، والوزراء المفوضون.

ج. الوزراء المقيمون.

د. القائمون بالأعمال.

(وبهذا التصنيف حسمت لائحة فيينا الأشكال، الذي كان سبباً في التنازع على الصدارة، فقضت باعتماد الأسبقية بين الممثلين الدبلوماسيين، من درجة واحدة على أساس تاريخ التبليغ عند وصولهم رسمياً دون المساس بوضع ممثلي البابا⁽²⁹¹⁾). وبعد التطور الحاصل للعلاقات الدبلوماسية، بدأ من اللازم دفع الجهود الدولية لتطوير قواعد التمثيل الدبلوماسي، بعدما أضحت لائحة فيينا لا تتسجم بالشمولية في معالجة جوانب العلاقات الدبلوماسية.

(291) د. علي صادق أبو هيف، القانون الدبلوماسي والقمصلي، محاضرة في كتاب بعنوان الدورة الدبلوماسية، وزارة الداخلية، الكويت، مطبعة حقوق الكويت، 1972.

2- عصبة الأمم والتقنين:

أُقدمت عصبة الأمم بتاريخ 1924/8/23م، على تشكيل لجنة من الخبراء لإعداد قائمة بأسماء مواد القانون الدولي القابلة للتقنين والحصانات الدبلوماسية، لكن العصبة لم تصل لاتخاذ قرار مناسب لصعوبة الوصول إلى اتفاق حول هذا الموضوع⁽²⁹²⁾.

3- اتفاقية هافانا والتقنين:

وإزاء عدم التوصل لاتخاذ قرار من قبل عصبة الأمم، ساعدت الدول الأمريكية بدورها إلى اتخاذ خطوة مهمة في هذا المجال في المؤتمر السادس للدول الأمريكية المعقود في هافانا عام 1928 م، وأُبرمت اتفاقية عرفت (اتفاقية هافانا) في 20 فبراير 1928 م، تضمنتها كافة القواعد الأساسية المنظمة للتمثيل الدبلوماسي، ابتداءً من إرسال البعثة الدبلوماسية، وحتى انتهاء مهمتها، بما فيها المزايا والحصانات التي يتمتع بها المبعوثون الدبلوماسيون، ولكن أثر هذه المبادرة لم يكن ليتجاوز الدول الأطراف في الاتفاقية المذكورة، مما طبع التقنين بطابع إقليمي اقتصر أثره على عدد محدود من الدول هي الدول الأمريكية دون سواها.⁽²⁹³⁾

4- الأمم المتحدة والتقنين:

بعد عجز عصبة الأمم المتحدة، عن تحقيق القواعد الثابتة والشاملة والعامة، في تقنين قواعد للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية، واستكمالاً لهذه الجهود، تحركت الأمم المتحدة سعياً منها لسد هذا الخلل.

فقد بدأت بالتدوين الفعلي لهذه القواعد، على نطاق عالٍ، بعد قيام منظمة الأمم المتحدة ببضع سنوات وخصوصاً، بعد ازدياد عدد الدول الجديدة على المسرح الدولي، وإصرارهما على أن يكون لها مشاركة في صياغة القواعد القانونية، التي لم يتسنَّ لها المشاركة من قبل، في تطويرها أو إرساء أسسها حتى يكون ذلك تعميق إيمان هذه الدول، بهذه القوانين المقننة في اتفاقية دولية والاعتراف بشرعيتها.

(292) Jamesmaccang , conduct of the new diplomacy, hrper and Aaw, 1964 , p.7.

(293) د. عدنان البكري، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، دار الشرع للنشر، الكويت، 1985، ص36.

وبتاريخ 1952/12/5م أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً طلبت فيه إلى لجنة القانون الدولي المباشرة، في أقرب وقت ممكن لتقنين موضوع العلاقات والحصانات الدبلوماسية، بعدما عزفت عن معالجته ومناقشته في اجتماعها عام 1949م.

وقد استغرقت مهمة اللجنة قرابة خمس سنوات، وفي النهاية تقدمت بمشروع يقع في (45 مادة) وعرض هذا المشروع على الجمعية العامة في دورتها الثالثة عشرة في ديسمبر عام 1957م.

فقررت إدراجه في جدول أعمال دورتها التالية، وبالفعل قررت الجمعية العامة في الدورة الرابعة عشرة في 7 ديسمبر 1958م، عرض المشروع على مؤتمر دولي ودعت الأمين العام إلى اتخاذ ما يلزم لعقدته بمدينة فيينا عاصمة النمسا عام 1961م.

وإن اختيار فيينا مكاناً لعقد (مؤتمر التقنين قواعد للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية)، بالرغم من أنه مقترح نمساوي في أصله، إلا أنه يرمز إلى التواصل التاريخي للتقنين الدبلوماسي.

فمؤتمر فيينا عام 1961م، قد انعقد في قصر (هابسيورج) وهو ذات المكان الذي اجتمع فيه قبل (150) عاماً المنتصرون على نابليون الأول، فكان هذا المؤتمر إحياءً لذكرى المؤتمر المنعقد في فيينا عام 1815، الذي وضعت فيه خطوط أول اتفاقية دولية عرفت لائحة فيينا والتي نظمت فيها مسألة مراتب الدبلوماسيين وضوابط التقدم والصدارة بينهم⁽²⁹⁴⁾.

فإذا كان مؤتمر فيينا 1815م، لم يضم في عضويته سوى ممثلين عن ثماني دول أوروبية، فإن مؤتمر فيينا 1961م، قد وسع من صفته العالمية بإشراك وفود (إحدى وثمانين) دولة، تختلف كل منها حيث مكانتها الدولة.

حيث لوحظ بوجود عدد لا بأس به من الدول الجديدة، التي استقلت بعد الحرب العالمية الثانية، وبذلك تسنى لهذه الدول التعبير عن رأيها في جزء مهم من قواعد القانون الدولي، التي نشأت عن طريق العرف الدولي.

(294) د. عبد العزيز محمد سرحان، مصدر سابق، ص123.

ولقد عقد المؤتمر في المدة من 2 مارس إلى 14 أبريل 1961 م، وانتهى إلى صياغة اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية وفي 18 أبريل 1961 م بالموافقة عليها وسريان مفعولها ابتداءً من 24 أبريل 1964 م⁽²⁹⁵⁾.

الفرع الرابع: العوامل والاعتبارات لتقنين قواعد العلاقات الدبلوماسية

إن أهم العوامل التي أدت إلى تقنين قواعد العلاقات الدبلوماسية هي:

- 1- إن عملية تدوين وتقنين قواعد القانون الدبلوماسي، جاءت طبقاً للمادة 13 من ميثاق الأمم المتحدة، التي خصّت الجمعية العامة على تشجيع التقدم المطرد للقانون وتدوينه بقصد (إنماء التعاون الدولي في المجال السياسي).
- 2- إن العرف الدولي بقي، حتى مؤتمر فيينا 1815 م المصدر الأساسي للقواعد التي تحكم العلاقات الدبلوماسية، ومع هذا المؤتمر حاول تقنين هذه القواعد فإن خلاصة جهوده اقتصرت على تنظيم قواعد الأسبقية بين الممثلين الدبلوماسيين، وحتى هذه الجهود كانت متواضعة، لأن نظام الأسبقية لم تعتمد آنذاك دول أوروبية.

- 3- إن بعض الدول حاولت بعد مؤتمر فيينا، تقنين قواعد العرف الدولي في هذا المجال، عن طريق المعاهدات الثنائية، أو التشريعات الداخلية، غير أن العرف يبقى المصدر الأساسي للقانون الدبلوماسي، ومع أن اشتداد حركة الاتصال والتبادل بين دول العالم، اشتدت الحاجة إلى تقنين قواعد العلاقات الدولية. إن القواعد القديمة لم تعد تتلاءم مع المستجدات الدولية، التي أدت إلى تطوير الوظيفة الدبلوماسية، وأحدثت تغييراً جذرياً في تكوين الأجهزة المسؤولة عن العلاقات الخارجية.

فالبعثات الدبلوماسية أصبحت دائمة، بعد أن كانت مؤقتة، والممثل الدبلوماسي كان موظفاً لدى رئيس الدولة، يتلقى التوجيهات منه وحده، ويعمل على تحقيق طموحه وضمان تعوذه، ومع انتشار الديمقراطية، تغير الوضع فأصبحت مهمة الممثل الدبلوماسي رعاية مصالح الدولة التي يمثلها والدفاع عن مصالح رعاياها، فبعد أن كان الممثل الدبلوماسي يتجسس لصالح رئيسه أو دولته، أصبحت مهمته توثيق

(295) د. علي صادق أبو هيف، مصدر سابق، ص 486.

العلاقات بين الدول والمحافظة على الاستقرار والسلم في العالم. وكان من نتائج التقدم الهائل في المواصلات والاتصال أن تنقل دور البعثات الدبلوماسية في مجال المفاوضات الدولية.

4- إن أوضاع المجتمع الدولي، تعرّضت في القرن العشرين، لعملية تطوير وتغير من الناحيتين الكمية والنوعية، لم تشهدها القرون السابقة. فالأنظمة الديمقراطية اتسع نطاقها، ومبدأ المساواة بين الدول قويت شوكتها وامتيازات الدول الكبرى، التي كان يحكمها الأباطرة وملوك خفّت وطأتها، والدول المستقبلية تضاعفت أعدادها بعد القضاء على الاستعمار، والعلاقات بين الدول تعددت وتشعبت في كل المجالات، وتقدم التكنولوجيا أفرز حاجات تمخضت عن أوضاع، أثرت في تطوير الحياة السياسية (وأظهرت عجز "القواعد العرفية التقليدية" عن مواجهة الحاجات الطارئة ومواكبة التطور الحديث) (296).

5- إن الدول التي استقلت بعد الحرب العالمية الثانية، لم تشارك في تكوين القواعد الدولية العرفية أو الوضعية، وكانت هناك رغبة في إشراكها في تقنين القواعد الخاصة بالعلاقات والحصانات الدبلوماسية، والحصول على موافقتها على الالتزام بهذه القواعد والعمل بها وتحمل تبعات الناجمة عن الإخلال بها.

6- إن الأحداث التي وقعت بعد انقسام الدول إلى معسكرين متنازعين وأدت إلى اندلاع احتكاكات وإطلاق تهديدات تنذر بالشر وتعكر صفو العلاقات الدولية، هي التي حثت على التعجيل في عقد مؤتمر فيينا وإبرام اتفاقية على 1961 م.

ومن هذه الأحداث الخطيرة التي خيّمَت على الأجواء الدولية، الخلافات والاصطدامات الساخنة بين الشرق والغرب، ومعارك التحرير الوطني الداخلية، التي كانت تسفر عن احتلال السفارات واحتجاز المبعوثين الدبلوماسيين، وقطع العلاقات الدبلوماسية وتأميم الشركات الأجنبية.

بسبب هذه العوامل أصبحت الحاجة إلى تقنين الأعراف الدبلوماسية وتطويرها أمراً ملحاً وضرورياً.

(296) د. محمد المجذوب، مصدر سابق، ص 599.

الفرع الخامس: تقويم دور التقنين واتفاقية فيينا 1961 م

1- إن هذه الاتفاقية التي توصل إليها المؤتمر، تُعد من الإنجازات الجوهرية للتنظيم الدولي في جهوده المتلاحقة، لاستخراج أو إنتاج تقنين ينمي، علاقات الصداقة والتفاهم المتبادل بين الشعوب المختلفة، وهو الأمر الذي يتعلق بصميم هذه العلاقات الدبلوماسية.

2- إن الغرض من إعداد اتفاقية عامة للعلاقات الدبلوماسية، هو إيجاد مجموعة متكاملة من القواعد القانونية، يمكن أن تستجيب لكل مقتضيات التمثيل الدبلوماسي، في صورته الحالية، ويمكن للدولة المختلفة أن تجد فيها أحكاماً واضحة تطمئن إلى تطبيقاتها دون لبس أو شك يساورها في المواقف التي قد تصادفها في هذا المجال.

3- إن عمل لجنة القانون الدولي، في إعداد مشروع هذه الاتفاقية، لم يقف عند مجرد تدوين القواعد التقليدية، التي لا محل لها للخلاف بين الدول، في مدى تطبيقها، وإنما ذهبت اللجنة في التقيد على ضوء الاتجاهات الغالبة في تصرفات الدول والملاحظات التي أبدتها اللجنة.

4- تضم اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية (53) مادة تغطي تنظيم العلاقات التي تديرها البعثات الدبلوماسية الدائمة بين الدول فقط⁽²⁹⁷⁾.

5- إن العلاقات التي تديرها البعثات الدبلوماسية بين الدول والمنظمات الدولية، وكذلك المؤتمرات والبعثات المؤقتة الخاصة، فقد رأى المؤتمر أن تستثنى من هذه الاتفاقية، وإن تفرد لها دراسة خاصة⁽²⁹⁸⁾.

وعلى هذا يمكن القول أنه بإبرام هذه الاتفاقية (اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961م) الحالية والشاملة، أصبح هناك تقنين دولي رسمي عام يركن إليه، في معالجة كافة القواعد المنظمة للبعثات الدبلوماسية الدائمة، احتل المرتبة الأولى، بعد أن ظلت تلك القواعد وقتاً طويلاً تستند إلى العرف، مما جعل هذا التقنين يتكيف مع متطلبات المجتمع الدولي المعاصر⁽²⁹⁹⁾.

(297) انظر إلى الملحق، اتفاقية فيينا لعام 1961.

(298) united nations conference on diplomatic intercourse and immunities, official records vol.

(299) علي صادق أبو هيف، مصدر سابق، ص 110.

المطلب الثاني: البعثات الخاصة

الفرع الأول: تعريف البعثة الخاصة وماهيتها

في عام 1963م تم إحالة موضوع تعريف البعثة الخاصة، إلى لجنة القانون الدولي، من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة لتحديد المعنى الدقيق لتعريفها. وفي عام 1969م، انتهت اللجنة إلى رفع توصية تتضمن مشروع اتفاقية إلى الأمم المتحدة في دورتها الثالثة والعشرين، فأقرته، ثم عرضته على الدول الأعضاء للمصادقة عليه.

وقد جاء في الفقرة 4 من المادة 1 من (اتفاقية البعثات الخاصة) يقصد بالبعثة الخاصة ما يلي:

(هي بعثة مؤقتة تمثل الدول التي توفدها إلى دولة أخرى برضاها لتعالج مسائل معينة أو لتؤدي لديها مهمة محدودة)⁽³⁰⁰⁾.

ونعرفها بأنها هي البعثة التي تشكل في ظروف خاصة، وتكلف بمهمة أو مهام مختلفة لما تقوم به البعثات الدائمة، وتبعث إما لحضور مؤتمرات دولية أو اجتماع للمنظمات دولية.

ويؤسس على ذلك بأن البعثات الخاصة تكون على فئتين أو شكلين وهما:

1- الوفود التي ترسلها الدولة إلى الخارج لتمثلها في المنظمات والمؤتمرات الدولية.

2- البعثات التي توفدها الدولة إلى دولة أخرى للقيام بمهمة خاصة ومحددة.

إن البعثات الخاصة هي متعددة الأشكال، وقد حددت قبل الحربين العالميتين الأولى والثانية، إلا أنها أخذت بالازدياد في السنوات التي أعقبتها، وقد سارعت في الوقت الحاضر بالشكل الذي أضفى عليها طابعاً خاصاً من الأهمية التي تحتلها والمهام التي تقوم بها، من جراء تعدد التطبيق وسهولة وسائل النقل الدولية أو من المؤسسات المتعددة للعلاقات الدولية في المجالات التي استدعت الرسائل الفنية أكثر من الدبلوماسية.

(300) علي صادق أبو هيف، مصدر سابق، 110.

الفرع الثاني : أنواع ومميزات البعثات الخاصة⁽³⁰¹⁾

تتميز البعثات الخاصة بشموليتها لأنواع متعددة فضلاً عن تميزها بمواصفات معينة، ومن أهم هذه الأنواع والمواصفات:

1-أنواع البعثات الخاصة:

- أ. الوفود التي ترافق السفراء إلى اجتماعات عامة.
 - ب. الوفود التي يترأسها رؤساء الحكومات أو وزراء الخارجية والتي تقوم بمباحثات عامة.
 - ج. السفراء المتجولون أو المندوبون الشخصيون لرؤساء الدول الذين يوفدون لمهام خاصة، سواء لنقل رسالة مهمة أو شرح أو القيام بشرح حادثة معينة أو للتشاور أو لوضع الأسس الأولية لاتفاق ما.
 - د. الوفود التي ترسل لوضع أسس معاهدات معينة في بعض مجالات التعاون أو لمعالجة موضوع طارئ.
 - هـ. السفراء ووزراء الدولة الموفدون بمهام دبلوماسية مؤقتة.
 - و. الوفود التي ترسل للمشاركة في احتفال رسمي مناسبة وطنية أو قومية حفل زواج أو حفل تشييع رئيس دولة أو شخصية عالمية.
 - ز. الوفود الثقافية أو التجارية أو الفنية، والتي ترسل للمشاركة في أسبوع ثقافي أو افتتاح جناح في معرض دولي أو التحقق في حادث ما أو عقد صفقة تجارية.
- ### 2-مواصفات البعثات الخاصة:

إن المواصفات التي يجب أن تتوفر في البعثات الخاصة، والتي تعتبر معياراً لها وهي:

- أ. أن تكون البعثة موفدة من دولة إلى دولة أخرى، ومن هذا يستدل(أنه لا تدخل ضمن وصف البعثات الخاصة تلك البعثات التي ترسلها حركة سياسية إلى دولة ما مهما كان الغرض منها أو التي ترسلها دولة إلى حركة سياسية)⁽³⁰²⁾.
- ب. أن تتوفر للبعثة الصفة التمثيلية، أي أن تكون من أشخاص لهم حق التعبير

(301) سموحي فوق العادة، مصدر سابق، ص209.

(302) د. عطا صالح زهرة، مصدر سابق، ص259.

قانوناً عن إرادة الدولة المرسله لهم، وهي لا تشمل الوفود غير الرسمية التي تزور بلداً أجنبياً سواء للاتصال بحكومته أو بنظيرتها أو للمشاركة في مؤتمر دولي.

ج. أن يتم ذلك برضا الطرفين.

د. أن تكون البعثة الخاصة مؤقتة.

هـ. أن تكون محددة بموضوع أو قضية معينة يتم الاتفاق عليها مسبقاً بين الدولتين المعنيتين.

و. إنها لا تشترط الاعتراف المتبادل بين الدولة الموفدة والدولة المستقبلة كما هو الحال بالنسبة للبعثات الدبلوماسية الدائمة.

ز. إنها لا تستند إلى مبدأ التبادل reciprocity أي أن إرسال هيئة خاصة من قبل دولة إلى أخرى، لا يشترط أن تقوم الدولة الثانية بإرسال بعثة خاصة إلى الأولى.

ح. إن تشكيل البعثة الخاصة يتم وفقاً للحقوق المعترف بها للأطراف المعنية ومن هذه الحقوق:

أولاً: للدولة الموفدة الحق في تعيين بعثتها الخاصة، سواء من حيث عدد أعضائها، أو من حيث مستواهم على أن تخطر الدولة المضيفة بأسمائهم.

ثانياً: للدولة الموفدة أن ترسل البعثة نفسها إلى دولتين أو أكثر على أن تخطر كل واحد منهما بأسماء أعضاء البعثة.

ثالثاً: يمكن لدولتين أو أكثر إرسال بعثة خاصة مشتركة إلى دولة والقيام بمهمة مشتركة أو إرسال بعثات خاصة إلى تلك الدولة للقيام بمهمة مشتركة بناء على تنسيق مسبق.

الفرع الثالث: تشكيل البعثة الخاصة

شهدت العلاقات الدولية في العقود الأخيرة بفضل ثورة الاتصالات تنامياً كبيراً، فيما يمكن تسميته (بالدبلوماسية المباشرة ودبلوماسية القمم الدولية)⁽³⁰³⁾، ويكون تشكيلها وفقاً لما يلي:

1- يرتبط تشكيل البعثة الخاصة وإعدادها بطبيعة المهمة المراد إنجازها أو ربما

(303) د. عدنان البكري، مصدر سابق، ص 63.

- يتم اختيار شخص واحد للقيام بإحدى المهام ويسمى (مبعوثاً خاصاً).
- 2- يتم تكليف عدة أشخاص للقيام بتلك المهمة إذا تطلب الأمر ذلك.
- 3- في حالة تكوين البعثة الخاصة من عدة أشخاص فيجب أن يكون العدد في حدود المعقول وهناك معايير يتم بموجبها تقييد الدولة الموفدة وهذه المعايير هي:
- المعيار الأول - طبيعة المهمة:**

- أ. المهام الاستطلاعية لا تحتاج إلى أكثر من شخص واحد.
- ب. الموضوعات الفنية تقتضي أن تتألف البعثة من عدة أشخاص بحيث تضم كفاءات متخصصة في الموضوع الذي تدور حوله مهمة البعثة.
- ج. الموضوعات التي يوفد بخصوصها، رئيس الدولة مبعوثاً شخصياً له.
- [وبهذا يتضح لنا بأن الغرض أو الهدف من المهمة هو الذي يحدد حجم البعثة]
- المعيار الثاني - قبول الدولة المستقبلية:**

للدولة المضيفة أو المستقبلية رأي، في عدد البعثة الخاصة، ويحدد بصورة نهائية، ما إذا كان حجمها مقبولاً أم لا.

أ. يجوز للدولة المستقبلية أو المضيفة أن ترفض قبول أية بعثة خاصة ترى أن عددها غير مقبول في ضوء الظروف والأحوال السائدة فيها وحاجات البعثة المعنية.

ب. يحق أو يجوز للدولة أن ترفض دون إبداء الأسباب قبول أي شخص كأحد أعضاء البعثة الخاصة.

ج. للدولة الموفدة للبعثة أن تقوم بإخطار الدولة المستقبلية ما جاء أعلاه بذلك، وهذا ما نصت عليه (م11) من اتفاقية فيينا للبعثات الخاصة (يجري إخطار وزارة الخارجية للدولة المستقبلية أو أية هيئة أخرى من هيئاتها ما قد تتفق عليها).

الفرع الرابع: مباشرة البعثة لأعمالها

- 1- تبدأ البعثة الخاصة أعمالها فور اتصالها بوزارة الخارجية للدولة المستقبلية.
- 2- لا يؤثر عدم تقديم البعثة أوراق اعتمادها أو وثائق تقديمها في الوقت ذاته.
- 3- تمارس البعثة أعمالها في مكان خاص، تتفق عليه الدولتان المعنيتان وتعتبر مقراً لها.
- 4- لا يوجد مانع في ممارسة البعثة لأعمالها في إقليم دولة ثالثة، إذا وافقت الدولة

الثالثة عليه (كما جاء في م 18) من اتفاقية فيينا للبعثات الخاصة⁽³⁰⁴⁾.

الفرع الخامس: قواعد الأسبقية

إذا صادفت أن قامت الدولة المستقبلية احتفالات تتعلق بمناسبة رسمية فإنه لا بد أن تشترك البعثة الخاصة في إحياء تلك المناسبة بحضور الاحتفالات بناء على دعوة رسمية، وترى أثناء ذلك قواعد الأسبقية المقررة في مثل هذه الحالات، وكما ورد في نص (م16) من اتفاقية فيينا للبعثات الخاصة على أنه:

1- إذا اجتمعت بعثتان خاصتان أو أكثر في إقليم الدولة المستقبلية، أو في إقليم دولة ثالثة، فتقرر الأسبقية بينهما في حالة عدم وجود اتفاق خاص وفقاً لترتيب أسماء الدول الأبجدي المعتمد في نظام مراسم (بروتوكول) الدولة التي تجتمع تلك البعثات في إقليمها.

2- تقرر الأسبقية بين البعثات الخاصة التي تلقي اثنتان منها أو أكثر في أحد الاحتفالات أو إحدى المناسبات الرسمية وفقاً لنظام المراسم (البروتوكول) الساري في الدولة المستقبلية.

3- تكون ترتيب الأسبقية بين أعضاء البعثة الخاصة الواحدة، هو الترتيب المعلن للدولة المستقبلية أو للدولة الثالثة التي تجتمع بعثات أو أكثر في إقليمها.

الفرع السادس: الاعتبارات الأخرى في الأسبقية⁽³⁰⁵⁾

وهناك عدة اعتبارات عن الأسبقية للبعثات الخاصة وأهمها:

1- إن رؤساء الحكومات والوزراء والأمراء يقدمون على السفراء المعتمدين أو الموفدين.

2- إن صفة البعثة الخاصة من حيث طابعها المراسمي أو السياسي أو العسكري أو الفني تؤثر في تحديد مكانتها.

3- إن رؤساء بعثات الشرف يقدمون على رؤساء البعثات الخاصة المكلفة بمهمة سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو فنية.

4- إن رؤساء البعثات الخاصة يتقدمون على السفراء المعتمدين.

(304) د. عطا محمد صالح زهرة، مصدر سابق، ص265.

(305) د. عطا صالح زهرة، مصدر سابق، ص265.

5- إذا كانت البعثات الخاصة مؤلفة من عدة شخصيات متعادلة في المكانة أو المركز الرسمي كأن يكون وزراء دولة أو رؤساء أحزاب سياسية، فإنه ينظر إلى ترتيب أسمائهم الواردة في كتاب الاعتماد وفي حالة تعادله بعض هذه الاعتبارات فإنه ينظر إلى النفوذ السياسي والشعبي وعامل السن فيما بينهم.

6- تراعى بالنسبة إلى بقية أعضاء الوفود الخاصة الصفة الدبلوماسية لكل واحد بينهم أو المركز الذي يشغله في بلده والترتيب الوارد في كتاب الاعتماد.

7- إذا طلب رئيس البعثة مقابلة رئيس الدولة فإنه يأخذ في هذا الخصوص نفس الإجراءات الخاصة بالسفراء.

8- تراعى بشكل عام الظروف الخاصة بالحفلة أو المناسبة، وكذلك العلاقات السياسية والاعتبارات الدولية مع ضرورة التصرف وفق أسس منطقية تتسجم مع الاعتراف السائد، وما جرى عليه العمل في المناسبات المماثلة.

الفرع السابع: العوامل التي أدت إلى ظهور البعثات الخاصة

في فترة معينة أدى انتشار التمثيل الدبلوماسي الدائم إلى اختفاء البعثات الخاصة، ولم تلجأ الدول إليها إلا في مناسبات خاصة أو معينة كالاحتفال بالمناسبات الوطنية أو المشاركة في تشييع الشخصيات المهمة في الدول الصديقة أو أفراح الزواج.

ونتيجة لعوامل ظهرت لتشير إلى إمكانية الاعتماد على الدبلوماسية الخاصة ومن أهمها هي:

1- التطور التكنولوجي: لقد اختصرت رسائل الاتصال الحديثة الزمن وحقت تقارباً كبيراً بين المسافات في أنحاء المعمورة بحيث أصبحت تقاس بالساعات بدلاً من الشهور الأمر الذي هياأ الفرص أمام القادة السياسيين والمسؤولين عن وضع القرار السياسي للاتصال بأقرانهم في الدول الأخرى مباشرة أو عن طريق مبعوثين خاصين لبحث مشاكل معلنة (وقد أخذ نطاق البعثات الخاصة بالاتساع حيث أخذت تمارس العديد من المهام التي ظلت لفترة طويلة تدخل ضمن الاختصاصات التقليدية للبعثات الدبلوماسية الخاصة)⁽³⁰⁶⁾.

(306) د. عطا محمد صالح زهرة، مصدر سابق، ص 254.

2- اتساع نطاق التعامل الدولي: من نتائج التطور العلمي التكنولوجي أدى إلى فتح آفاق جديدة من التعامل الدولي، شملت مجالات عديدة في المجالات المختلفة العسكرية والاقتصادية والزراعية والصناعية والتجارية فمثلاً:

أ- في المجال العسكري: لدى ظهور الطائرات المقاتلة البعيدة المدى والقذائف الموجهة إلى تهديد الدول بعضها للبعض الآخر، الأمر الذي أصبح يؤثر إلى حد كبير على صنع القرار السياسي، وبالتالي على التحرك الدبلوماسي الذي يعتمد بدرجة أساسية على صورة الموقف العسكري في ميدان القتال.

ونورد مثلاً على ذلك (المفاوضات التي قادها الوسيط الأمريكي "فيليب حبيب" مع الحكومة اللبنانية في بيروت عام 1982 م إذا كان أي تصلب يديه الجانبان اللبناني والفلسطيني يقابل بضربة جوية إسرائيلية على أهداف مدنية كجزء من عملية تليين مدروسة حتى تم التوصل فعلاً إلى حل مُرضٍ على مستوى الأهداف الإستراتيجية)⁽³⁰⁷⁾.

ب- في المجال الاقتصادي: إن الدول المتقدمة تنافس في بحثها عن الأسواق لمنتجاتها الصناعية وأخذت تنشط أكثر بعد أن أصبحت صناعتها معرضة للخطر ومثال ذلك (رحلة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش إلى اليابان كمحاولة لتسويق المنتجات الأمريكية).

3- تنوع وتعقد المشكلات الدولية: أدت الثورة التكنولوجية إلى تنوع المشكلات الدولية وتعقيدها الأمر الذي يتطلب بحثها من قبل خبراء درجة عالية من التخصص، يقول أحد الباحثين في هذا المجال: (تعقد المشاكل والمصالح النوعية نتيجة للثورة التكنولوجية التي تركت آثارها على شتى مظاهر الحياة المادية والمعنوية للبشر سلباً وإيجاباً مما أدى إلى زيادة الاعتماد على الخبراء والفنيين المتخصصين الذين ترسلهم دولهم في بعثات خاصة لمعالجة المشاكل الناجمة عن هذه الثورة وإيجاد الحلول المشتركة لها)⁽³⁰⁸⁾.

4- الأهمية الخاصة لحل المشكلات الدولية: إن النزاعات والمشكلات تثير التوتر

(307) المصدر نفسه، ص254.

(308) د. عطا محمد صالح زهرة، مصدر سابق، ص254.

وتهدد الأمن والسلام، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، ولذلك تتطلب تحرك المبعوثين الخاصين لرؤساء الدول والمنظمات والهيئات الدولية سواء في أعمال استطلاعية عاجلة وحساسة أو في مهام توسعية ويات من المألوف في الوقت الحاضر إيفاد السفراء المتجولين لمناطق التوتر.

(لم يعد استشراف المستقبل مجرد إشباع للرغبة الطبيعية لدى الإنسان، في تعرف المجهول وإنما أصبح مطلباً أساسياً وضرورياً لتحقيق التواءم مع المتغيرات المرتقبة في مختلف مجالات الحياة سواء في العلاقات السياسية وبين الدول بعضها ببعض الآخر واحتمال ظهور إيديولوجيات جديدة مناوئة للأنشطة الاقتصادية المختلفة)⁽³⁰⁹⁾.

[فتدعو الحاجة إلى فتح قنوات جديدة في العلاقات وبأساليب مختلفة وإجراءات سريعة].

الفرع الثامن: إجراءات التفويض للبعثة الخاصة

قبل أن نبين الإجراءات التي تتم للتفويض نبين ما يلي:

1- إن إيفاد البعثة الخاصة لا يشترط له عنصر الاعتراف كإجراء متبادل على النحو الذي يتطلب لإنشاء البعثات الدبلوماسية الدائمة.

2- إن رئيس البعثة الدائمة، يمكن أن تسند إليه في نفس الوقت مهمة دبلوماسية خاصة لدى مؤتمر دولي، أو بمهمة لا تتعلق أصلاً بالاختصاصات المحددة له، وبذلك فإنه يفوض تفويضاً خاصاً لاسيما إذا كان في البعثة الخاصة هذه الحالة سيعالج مسائل دقيقة، ربما تطرح وتتطلب مثل هذا التفويض الخاص وتحديد اختصاصاته. ومثال على ذلك (إن رئيس وفد بلغاريا في مؤتمر جينيف عام 1958 م الخاص بقانون البحار كان هو وزير بلغاريا المفوض في برن)⁽³¹⁰⁾. أما إجراءات التفويض فهي⁽³¹¹⁾:

(309) د. سعاد جبر سعيد، سيكولوجية التغيير في حياة الأفراد والمجتمعات، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، إربد، 2008، ص26.

(310) د. عبد العزيز سرحان، مصدر سابق، ص157.

(311) المصدر نفسه، 163.

1- أن تكون هناك موافقة مسبقة لاستقبال البعثة الخاصة من جانب الدولة الموفد لها، وهو أمر بديهي.

2- البعثة الخاصة سوف تباشر مهمتها على إقليم الدولة الموفد إليها والاتصال بالجهات التي سوف تناقش معها المهمة المعهود إليها، وسوف تحاط بإجراءات تتعلق بالبروتوكول الخاص بها، وذلك لا يتحقق على الوجه الصحيح إلا عندما تكون الدولة المستقبلية للبعثة على مهمة البعثة وقبلتها على أرض إقليمها.

3- إن هذه البعثات الخاصة التي تكلف بمعالجة المشاكل البيئية والثقافية والإعلامية وتطوير مناهج التعليم والتربية وغيرها هي بعثات ذات صفة وقتية سواء طال وقتها في الدولة المستقبلية أو تصرف إذ إنها ترتبط بصفة التوقيت ولا يتأثر، عملها بل تستمر في أدائه.

الفرع التاسع: انتهاء عمل البعثة

لا بد من فترة معينة، لانتهاء عمل البعثة الخاصة، كونها بعثة غير دائمة، وينتهي في الحالات التالية:

- 1- إنجاز البعثة الخاصة للمهمة المكلفة بها.
- 2- إذا اتفقت الدولتان المعنيتان على إنهاء عملها بغض النظر عن النتائج التي توصلت إليها.
- 3- إذا انتهت المدة المقررة، تعمل البعثة دون أن يتم تحديدها بعض عما توصلت إليه.
- 4- إذا أعلنت الدولة الموفدة إنهاء عمل بعثتها الخاصة.
- 5- وقوع انقلاب يطيح بالحكومة التي اعتمدت البعثة الخاصة أو التي استقبلتها.

obeikandi.com

المبحث الثاني

نشأة وتطور العلاقات الدولية

تتجسد صورة العلاقات الدولية بين الدول من خلال وجود علاقات دبلوماسية وقنصلية بين الدول، وقصدنا من وراء ذلك أنه كيف يتفاعل مختلف العوامل من اقتصادية وسياسية وفكرية وغيرها في (تجديد العلاقات التي تنشأ بين الجماعات والأمم وبخاصة في العصر الحديث)⁽³¹²⁾.

لا تبنى السياسة الخارجية على أمور مطلقة، بل هي نتيجة للأفكار العملية للمصلحة القومية النابعة من مطلب مباشر.

(أما الحفاظ على السياسة الخارجية طويلاً، يعبر عن الآمال والمخاوف، عن الآمال والأمن والتعظيم، التي أصبحت مهيمنة على الوعي القومي)⁽³¹³⁾.

إن السياسة الخارجية تتحكم في سير الوفاق الدولي، الذي ينسج فقط عبر الحقل الضيق الذي لا تغلقه الطموحات الوطنية أو المصلحة أو الأخذ والعطاء.

وبهذا نرى أن لدراسة العلاقات الدولية ترابطاً وثيقاً بالدبلوماسية، وعليه سنبين ذلك من خلال مطلبين هما:

المطلب الأول: نشأة ومناهج العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: تطور ومفاهيم وأهمية العلاقات الدولية.

(312) د. راشد البراوي، الطريق إلى السلام بحث في تنظيم العلاقات الدولية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1949، ص7.

(313) توماس، أ. يريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط، من 1874 - 1975، ط1، ترجمة: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1985، ص10.

المطلب الأول: نشأة ومناهج العلاقات الدولية

الفرع الأول: تاريخ النشأة

العلاقات بين الكتل الإنسانية ظاهرة قديمة، برزت وترسخت من ظهور التجمعات البشرية، ومن أجل البناء وتأمين حاجاتها إلى التعامل مع غيرها من التكتلات. (ويرى البعض من المفكرين والمؤرخين، أن هذه العلاقات، بقيت على حالها، وحافظت على سماتها وخطوطها القديمة، حتى انعقاد مؤتمر وستفاليا عام 1648م، وقد يرى الطرف الآخر بأنها قد تطورت منذ الأزمنة القديمة، وقد مرت بأدوار مختلفة)⁽³¹⁴⁾.

(ولكن العلاقات الدولية، كمادة علمية وحقل معرفي، وكما تجمع كافة المصادر قد تم ما بين عامي (1919 / 1923 م) ، في بريطانيا والولايات المتحدة)⁽³¹⁵⁾، للأسباب التالية:

1- عندما أعلن وفدا هذين البلدين، في مؤتمر السلام في باريس، أيار 1919 ، أنهما يوافقان على أن تقام في بلديهما، مؤسسات علمية تهتم بالبحث في العلاقات الدولية.

2- في عام 1920م أنشئ المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية والمجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية ومعهد مماثل في ألمانيا ببرلين، أما المعهد الجامعي للدراسات العليا في جينيف فقد ظهر بعد ذلك في عام 1927 م.

3- إن أول كرسي جامعي خاص بمادة (العلاقات الدولية)، تحت اسم (السياسة الدولية) قد نشأ في جامعة ويلز البريطانية، التي لم تلبث أن تبعتها في ذلك مباشرة جامعات أخرى في الولايات المتحدة، ثم البلاد الإسكندنافية، وبكثير من التباطؤ في دول أوروبا.

وقد تطورت النظرة إلى العلاقات الدولية، خاصة في الخمسينيات من القرن العشرين، حيث شهدت هذه السنوات، قيام ما أطلق عليه تسمية "الحرب الباردة" والتي شملت، صراعاً سياسياً وفكرياً وإيديولوجياً واقتصادياً عن دراسات وافرة من

(314) د. محمد المجذوب، مصدر سابق، ص149.

(315) د. علاء أبو عامر، مصدر سابق، ص18.

الجانبين.

وقد شهدت الستينيات من القرن العشرين استقلال العديد من دول العالم الثالث، وأثار ظهورها على الساحة الدولية مشاكل من نوع جديد، والفوارق بين الشمال والجنوب، ومشاكل الديمغرافيا والتخلف والنزاعات الإقليمية، كلها قضايا ساهمت في توسيع مجال البحث في العلاقات الدولية.

وقد تغير شكل العلاقات الدولية رأساً على عقب، نتيجة التطور الهائل الذي حصل في مجال التكنولوجيا ووسائل الاتصال عبر العالم، والدور المنتظم الذي لعبته وسائل الإعلام في تحقيق التقارب بين مختلف الشعوب الحضارات.

الفرع الثاني: المراحل التي مرت بها العلاقات الدولية

إن العلاقات الدولية، قد تطورت منذ الأزمنة القديمة، ومرت بأدوار مختلفة، وأدناه أهم المراحل التي مرت بها:

1- العلاقات الدولية في الماضي: كانت العلاقات الدولية، توضع وتتفقد لخدمة السياسة الخارجية، التي يرتئها ويحدد أهدافها الأباطرة والملوك، وكانت الحروب تعلن أو تشن تحقيقاً لرغباتهم المختلفة.

2- العلاقات الدولية في العصر الإغريقي: لم يطرأ تغير على شكل العلاقات الدولية في العصر الإغريقي، ولقد تكيفت العلاقات مع حالة التنظيم السياسي، التي اشتهرت به المدن الإغريقية.

(كان هذا التنظيم يقوم على وجود دول المدنية، التي كانت تتبع مبدأ الاكتفاء الذاتي) (316).

فالعلاقات الدولية، كانت علاقات بين هذه المدن، وعندما دخلت هذه المدن في تكتلات كونفدرالية متنازعة أصبحت هذه التكتلات العناصر الرئيسية التي تعني بها العلاقات الدولية.

3- العلاقات الدولية في العصر الروماني: جسدت العلاقات الدولية، في خدمة الأهداف الخارجية لروما، وكان الهاجس الكبير راود أحلام الرومان، يتلخص بالهفة إلى تحقيق هدف واحد هو كيفية السيطرة على الشعوب الأخرى، والتي

(316) د. محمد المجذوب، مصدر سابق، ص149.

(اعتبرها الرومان أدنى منهم مرتبة وأقل شأنًا)⁽³¹⁷⁾، وكيفية استيعابها وصهرها في البوتقة الرومانية وأن عنجهية روما قد فرضت عليها، فرض فكرة المفاوضات مع الغير.

كانت روما تقبل فقط، فكرة الدخول في أحلاف مع المدن أو الشعوب التي (تغلبت عليها وأمنت شرها)، وكثيراً ما كانت تتكرم عليها بنوع من الحكم الذاتي، داخل الإمبراطورية، لا يختلف في شيء من حيث الجوهر عن الأنظمة الاستعمارية التي انتشرت في القرنين الماضيين.

4- العلاقات الدولية في العصور المسيحية والإسلامية: أظهرت العلاقات الدولية في هذه الحقبة التاريخية، شكلاً عقائدياً، يرمي إلى الدعوة للدين الجديد والدفاع عنه تارة بالحنس وتارة أخرى بالقوة.

وكانت تبرم اتفاقات هدنة مع الأعداء أو الكفار غرضها الرئيسي إيقاف العمليات العسكرية، واتباع أسلوب الإقناع أو الترغيب معهم، إن تاريخ العلاقات بين الدول المسيحية والإسلامية، ففي قرون طويلة كان مطبقاً باللون الأحمر القاني، لكثرة العلاقات الدامية التي انغمس بها الطرفان للأسف الشديد.

5- بداية القرن السابع عشر: في هذه الحقبة الزمنية، عرفت أوروبا أهوال الانقسام الديني، وكان مؤتمر وستفاليا، الذي عقد في عام (1648 م) بعد ثلاثين سنة من المجازر بين الدول "الكاثوليكية والبروتستانتية" مرحلة مهمة في تاريخ العلاقات الدولية الحديثة، فقد أقر المؤتمر، مبدأ المساواة بين الدول، واعترفوا بحرية العقيدة، وأحدثوا نظاماً للبعثات الدبلوماسية الدائمة.

6- العلاقات الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين والتنظيم الدولي: في هذه الفترة التاريخية، قامت تنظيمات دولية، ساعدت على تطوير مفهوم العلاقات الدولية.

إن التنظيم الدولي قد تطور لتلبية أمرين مختلفين هما⁽³¹⁸⁾:

الأول، ميل عام إلى تحقيق السلام، وتقدم العلاقات السلمية بين الدول.

(317) د. محمد المجذوب، مصدر سابق، ص 150.

(318) د. محمد المجذوب، مصدر سابق، ص 43.

الثاني، يتطلب قيام منظمات متعددة، عالمية بأهدافها وامتدادها الجغرافي. ويعتبر التنظيم الدولي، حدثاً مهماً في تاريخ العلاقات الدولية، وهو من الميزات البارزة، التي ينفرد بها القرن العشرين.

ويذهب البعض إلى التأكيد على أن التنظيم الدولي، عملية مستمرة متطورة وأن مستقبل الإنسان في هذا الكون مرتبط بمستقبل هذا التنظيم، ومن هنا ظهرت أهمية العلاقات الدولية، التي يحاول التنظيم الدولي تنسيقها وتوجيهها لخير الإنسانية. وللمنظمات الدولية اليوم، على اختلاف أنواعها أهمية كبرى يظهرها التنظيم الدولي في هذا القرن العشرين.

ولابد من بيان الفرق بين المنظمات الدولية كمؤسسات، وبين التنظيم الدولي كفكرة واتجاه فالمنظمات تظهر وتزول لأسباب خاصة أو أغراض معينة، أما التنظيم الدولي ففكرة باقية واتجاه راسخ، ولهذا رأينا الشعوب والحكومات عند انهيار عصبه الأمم تندفع تلقائياً للبحث عن منظمة عالمية تخلفها وتتابع رسالتها.

7- العلاقات الدولية في عصر التنظيم الدولي :وفي حقيقة الأمر إن وجود المنظمات العالمية يوحى للشعوب التي اكتوت بنيران الحروب بالاطمئنان والارتياح.

ذلك لأن التنظيم الدولي يعني في مفهومها التقارب بين الدول، والتقارب يساعد على التفاهم والتعاون ويؤدي إلى التخفيف من حدة التوتر في العلاقات الدولية. ويعتبر التنظيم الدولي في مختلف الميادين كردة فعل على تماادي الدولة في انكماشها الشديد حول نفسها وتشبثها البالغ في سيادتها، فالدولة قد عكفت منذ تكوينها في نهاية القرون الوسطى، على تنظيم شؤونها الداخلية، والاهتمام بقوتها العسكرية والتطلع إلى ما يملكه غيرها، وتحريض مواطنيها على مهاجمة جيرانها، ومن هنا تفجرت الأطماع واندلعت الخصومات بين الدول.

وقد تحول التاريخ المعاصر إلى سفر حروب متعاقبة ومتلاحقة، وإذا كانت الحرب تتشب في الماضي لأسباب شخصية وتافهة، فإن أسبابها قد تطورت اليوم فارتدت لباس العقائد والأفكار، وهذا ما نراه في الأوضاع التي تعيشها كل من العراق وسورية، في وضع ما يسمى (الإرهاب وداعش).

وإذا كان شرها قديماً لا يتعدى الفئات القليلة المتقاتلة، فإن التفنن في وسائل التدمير يهدد اليوم بالهلاك لدول العالم أجمع، لا فرق في ذلك بين الدول المحاربة والدول المحايدة.

إن فكرة البحث عن سلام دائم بين الدول، أو فكرة إرساء قواعد تنظيم دولي في العالم، فكرة مستحدثة قد يعود تاريخها إلى بزوغ فجر العصور الحديثة. وهكذا بدأت الدعوات إلى إنشاء تنظيم يضم جميع الدول من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين فتم إنشاء عصبة الأمم، وبعدها تركزت أكثر في وجود منظمة الأمم المتحدة.

الفرع الثالث: أشهر مناهج العلاقات الدولية

اتبع الباحثون والمؤرخون في دراستهم للعلاقات الدولية، مناهج مختلفة وأساليب متعددة، وقد كان لكل منهم حججه وبراهينه في تفضيل المنهج الذي اختاره، ومن أشهر المناهج هي:

1- المنهج القانوني لدراسة العلاقات الدولية : اهتم رجال القانون بالعلاقات الدولية، كما اهتم بها المؤرخون فكانت دراستهم لها ذات صفة قانونية، وذات صلة وثيقة بالقانون الدولي العام. فالبعض يرى أن دراسة هذه العلاقات ليست إلا تكملة للقانون الدولي العام، وهذا ما يفعله الأمريكيون الذين يدرسون العلاقات الدولية، في معاهد أو مؤسسات منفصلة عن كلية الحقوق⁽³¹⁹⁾.

والبعض الآخر يرى أن دراسة العلاقات الدولية، تساعد على تتبع تطور هذا القانون.

كما تساعد على نموه، كذلك وإذا كانت مسألة تأثير الأحداث الدولية الكبرى في تطور القانون الدولي العام. قد استرعت انتباه الفقهاء الدوليين منذ نهاية القرن الثامن عشر، فالمؤلفات العلمية حول هذا الموضوع لم تظهر إلا بعد الحرب العالمية الأولى.

2- المنهج الاجتماعي لدراسة العلاقات الدولية :فضّل بعض العلماء في السنوات الأخيرة من القرن الماضي، دراسة العلاقات الدولية بعيداً عن القانون والتاريخ،

(319) د. محمد المجذوب، مصدر سابق، ص14.

فاعتبروا أن بإمكانهم دراسة هذه العلاقات، كمادة مستقلة وكعلم اجتماعي قائم بذاته وكجزء من علم السياسة.

وفي علم الاجتماع الدولي الذي نظمته (منظمة الأونسكو) في مدينة كمبردج (إنكلترا) في عام 1952 م، لدراسة هذا الموضوع، تم الاتفاق على اعتبار مادة (العلاقات الدولية) جزء من علم السياسة وقد استند أنصار هذا الاتجاه إلى الحجج التالية:

أ. إن هدف العلاقات الدولية، وهدف علم السياسة واحد (دراسة السلطة والجماعة محلياً أو قومياً أو عالمياً).

ب. إن رسائل البحث وأسس الدراسة واحدة في كل من العلاقات الدولية وعلم السياسة.

ج. إن علم السياسة يدور حول دراسة الدولة، ولا يمكن أن نقوم علاقات دولية بغير وجود الدولة، فمادة العلاقات الدولية، هي إذن جزء من مادة علم السياسة.

د. إن دراسة السياسة الداخلية للدولة، جزء من دراسة علم السياسة، ودراسة علم السياسة الخارجية، جزء من دراسات العلاقات الدولية، وبهذا نجد أن بينهما وشائج وثيقة لا تقبل الانفصال.

وبذلك تصبح العلاقات الدولية وعلم السياسة مادتين مترابطتين.

ولقد تشبث أنصار دراسة العلاقات الدولية، إلى تشبيه هذه الدراسة بعلم اجتماعي مستقل، وفقاً للدوافع التالية وهي:

أولاً: دوافع علمية، ولإيضاح الموضوع بشكل دقيق نبين المقارنة السريعة بين رجال القانون من زاوية، والعلاقات الدولية من رجال السياسة من زاوية أخرى.

وإن العلاقات الدولية مسائل سياسية، يقف رجل القانون أمامها عاجزاً عن فهمها وتحليلها، فرجل القانون يعتمد على مبدأ (المشروعية)⁽³²⁰⁾ والأنظمة المتغيرة والتي لا تحترم المشروعية غالباً.

ولو أخذنا المنازعات الدولية، كمثال لأدركنا الفسحة والمسافة التي تفصل رجل

(320) المشروعية، هي السلطة أو الحكومة التي تتفق تصرفاتها ونشاطاتها مع مقتضيات تحقيق العدالة تارة، وتارة أخرى يقصد بها السلطة التي تستند إلى رضا الشعب . الموسوعة الحرة، نت.

القانون ورجل السياسة، لقد سنَّ رجال القانون تشريعات ووضَعوا طرقاً لتسوية المنازعات سلمياً، واعتقدوا أن ذلك سيؤدي إلى القضاء على كل خلاف دولي. ولكن المنازعات بقيت كما هي، بل إن عددها تضاعف، لقد وضع القانونيون ميثاق عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة، وتصوروا أن هذه المواثيق ستجنب العالم ويلات الحروب وأهوال المنازعات، ولكن خاب ظنهم في ذلك. (إن العلاقات الدولية ليست علاقات قانونية، وليس بإمكان القانون وحده أن يعطينا فكرة واضحة عنها) (321).

إن هذه العلاقات (العلاقات الدولية) سياسية قبل كل شيء، ويجب أن تدرس من زاوية سياسية وتخضع لعلم السياسة، أو تكون علماً مستقلاً. ثانياً: دوافع سياسية وعملية من أجل بيان هذه الدوافع تسوق المثال التالي: إن الولايات المتحدة اضطرت أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها إلى الاهتمام بالشؤون الدولية، ولكنها أدركت أنها لا تملك الكفاءات والإطارات السياسية اللازمة لمعالجة هذه الشؤون فسارعت إلى افتتاح المعاهد وإنشاء الدراسات الدولية لتلافي هذا النقص.

ومن هذه الدراسات، دراسة معمّقة عن اليابان (دراسة العقلية والنفسية والاتجاهات والتيارات اليابانية، دراسة الشروط والظروف والعوامل التي يمكن أن تساعد على إنزال الهزيمة باليابان، ثم بعد الحرب دراسة مصير اليابان ومستقبلها ووضع الأسس التي يجب أن تقوم عليها العلاقات بين اليابان والولايات المتحدة) (322). واهتمام الولايات المتحدة، بعد الحرب بالقضايا والمشاكل الدولية وتدخلها في كل صغيرة وكبيرة من الشؤون العالمية ومحاولاتها المتعددة لفرض نفوذها وسيطرتها على العالم ورغبتها في ربط اقتصاد العالم بعجلة شركاتها الاحتكارية. وبهذا قد توجهت الجهود إلى الدراسات الدولية عناية خاصة.

ثالثاً: دوافع تربوية، إنها ترمي إلى إعداد إطارات خاصة لبعض المهن والوظائف فالمهنة الدبلوماسية والقنصلية، تستدعي التخصص في الدراسات الدولية والتعمق

(321) د. محمد المجذوب، مصدر سابق، ص 18.

(322) د. محمد المجذوب، مصدر سابق، ص 18.

في فهمها، ومدرسة العلوم السياسية ومعهد الدراسات السياسية قد أنشأ في الماضي في فرنسا لتحقيق هذا الهدف⁽³²³⁾.

وهناك دول تسعى لتحقيق أغراض أخرى، فمثلاً في الولايات المتحدة وكثير من الدول الكبرى، تقوم بإعداد فئة من مواطنيها وتوجههم نحو الاهتمام بالعلاقات الدولية، ليكونوا لها في الداخل والخارج، عوناً على تبرير سياستها الخارجية (تبرير تدخلها في شؤون الغير، أو تبرير اعتدائها على الغير، أو تبرير تصرفاتها غير المشروعة في مختلف الميادين) وكذلك تكون عوناً على إقناع المواطنين بأهمية المشاكل الخارجية بالنسبة إلى مصير النظام السياسي والاقتصادي في البلاد.

3- المنهج التاريخي لدراسة العلاقات الدولية: إن طريقة الاعتماد على التاريخ لدراسة العلاقات الدولية هي طريقة أصبحت قديمة، وقد بدأت بالاستناد إلى التاريخ الحربي، لما للحروب من أهمية وأثر في توثيق العلاقات بين الدول، ثم تطورت الطريقة التاريخية، فأهملت التاريخ الحربي واعتمدت على التاريخ الدبلوماسي، محاولة بذلك أن تشرح ما يطرأ على العلاقات الدولية من تحسن أو توتر.

أما في الوقت الحاضر، فإن البعض يبحث عن ميدان العلاقات الدولية من مبدأ أساسي معين (كالمسائل الاقتصادية)، ويؤكدون أن هذا المبدأ هو الذي يفسر لنا، نمو العلاقات بين الدول واضطرابها، والبعض الآخر يعتقد أن العلاقات الدولية ليست إلا نتيجة لظواهر نفسية جماعية، أي لميول عميقة واتجاهات متأصلة في نفسية الشعوب.

والبعض الآخر يرى أن هناك أربعة عوامل فعالة تقوم بدور مهم في تكوين العلاقات الدولية ونحوها وهي⁽³²⁴⁾:

العامل الأول (القوى العميقة): وهي (الأوضاع السكانية) فتتضمن عدد السكان قد يدفع الدولة إلى شن الحروب، ويحثها على المطالبة ببعض الأراضي المجاورة وقد يكون السبب في هجرة أبنائها.

فمعرفة الوضع السكاني والمتغيرات السكانية لدولة ما يساعدنا على معرفة العوامل

(323) المصدر نفسه، 19.

(324) د. محمد المجذوب، مصدر سابق، ص 8.

التي تؤثر في تطور علاقتها بغيرها من الدول. وكذلك (الأوضاع الاقتصادية) العامل الاقتصادي يؤثر في مسألة توسع الدول وفي مسألة مضاعفة الإمكانيات الحربية، فقد تكون الدولة قوية صناعياً دون أن تكون قوية حربية. ولكن قوتها الصناعية يمكن أن تتحول إلى قوة حربية (وهذا ما حصل للولايات المتحدة في بداية الحرب العالمية الثانية).

(وللعوامل النفسية الجماعية) يوجد انعكاساً على الطريقة التي تتبعها الحكومة في توجيه السياسة الخارجية، منسجمة لهذه العوامل المختلفة (دينية أو عرقية أو وطنية أو عقائدية).. تثير الشعور القومي. العامل الثاني (الأزمات الحربية الكبرى): وهذه تترك أثراً سيئاً في العلاقات الدولية، وفي نفسية الشعوب.

العامل الثالث (تأثير بعض الدول في توجيه السياسة الدولية): هناك دول كبرى تتميز بعض الخصائص النفسية وبأسلوب يبين في التعامل الدولي فإذا سادت هذه الدول وسيطرت صُبغت العلاقات الدولية بألوانها.

العامل الرابع (الدور الذي يقوم به بعض الأفراد في تطوير الروابط بين الدول): ويقصد بالأفراد هم الحاكمين وجميع الذين تسمح لهم مناهجهم بالتأثير في السياسة الكبار وتتحكم قراراتهم وتصرفاتهم وتقضي غالباً إلى طبع العلاقات الخارجية بطابعها.

وإن تشابك المصالح الدولية، وتضاعف الروابط بين الأمم والشعوب، وما تتطوي عليه دراسة العلاقات الدولية، وفق أي منهج من المناهج الثلاث (التاريخية والقانونية والاجتماع) إنها تهدف إلى توطيد العلاقات والروابط، وإن دراستها في أي زاوية من الزوايا الثلاث المذكورة أعلاه، ويجعلها أن تنهل لكي تدرس بكل دقة إنها ارتبطت وتوثقت نتيجة للدراسة المعمقة والرصينة وإن كانت وفقاً للمنهج التاريخي ونفسية كل من الحكام والشعوب وميولهم إنها كانت منسجمة أو غير منسجمة، فهي تكتب لتاريخ هذه الأمة أو ذلك الشعب.

وإن كانت وفقاً للمنهج القانوني فهي تضع القوانين بتنظيم العلاقات الدولية، وفق أسس قانونية تهدف إلى إنهاء العلاقات وفقاً لمبدأ المساواة وسيادة الدول.

وأخيراً للأطماع والميول والاتجاهات حصة كبيرة في تنظيم هذه العلاقات الدولية إن هذه المناهج جاءت لخدمة الأهداف المشتركة من أجل قيام العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: تطور ومفاهيم وأهمية العلاقات الدولية

بعد التعرف على نشأة وتطور العلاقات الدبلوماسية، وبيان تعريفها ومفهومها أرى من المناسب الخوض في بيان ونشأة العلاقات الدولية، وذلك لوجود ترابط وثيق وصلات مباشرة بين كل منهما، ونود أن نبين في بداية الولوج في موضوع النشأة وتطور العلاقات الدولية، تعريفاً لها، وكذلك بيان أهم عناصرها وأسباب تشابك العلاقات وأهميتها كما يلي:

الفرع الأول: التعريف

- 1- كل علاقة ذات طبيعة سياسية، أو من شأنها إحداث انعكاسات وآثار سياسية إلى ما وراء الحدود الإقليمية⁽³²⁵⁾.
- 2- إنها الأعمال أو التوظيف لأحكام القانون الدولي العام، لدى قيام روابط بين أشخاص الدولية⁽³²⁶⁾.
- 3- علم مميز بذاته له أصوله وخصائصه، وإنه وإن ارتبط بعلم السياسة فلا يزال بسماته الذاتية التي تحدد بحالات البحث فيه⁽³²⁷⁾.
- 4- مجموعة من الأنشطة والتفاعلات والأفعال، وردود الأفعال بين مختلف دول العالم وعبر الحدود الإقليمية، تستقطب اهتمام الأفراد الجماعات والشعوب، لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأمور الحياة الإنسانية وتؤثر تأثيراً مباشراً على أمن العالم واستقراره⁽³²⁸⁾.
- 5- الهدف الحقيقي الذي ترمي إليه دراسة القانون الدولي هو حسن تنظيم العلاقات الدولية، والذي تسعى قواعده إلى انسجامها وحسن مآلها⁽³²⁹⁾.

(325) د. محمد المجذوب، مصدر سابق، ص6.

(326) د. مصطفى سلامة حسين، النظام الدبلوماسي والقنصلي، دار المطبوعات الجامعية، كلية الحقوق، الإسكندرية، 1984، ص9.

(327) د. عدنان طه الدوري، العلاقات السياسية والدولية، ط4، مصدر سابق، ص16.

(328) المصدر نفسه، ص16.

(329) د. محمد عزيز شكري، مصدر سابق، ص364.

ويمكن تعريفها بما يلي:

- أ. [مجموعة العلاقات التي ترتبط بها الدول، من أجل تعزيز أو أصر التعاون والإنماء، خدمة لحفظ السلم والأمن الدوليين.
- ب. العلاقات التي تنشأها المصالح المشتركة أو المتبادلة بين الشعوب والأمم لتحقيق غايات قومية.
- ج. الروابط والتي من شأنها تأسيس علاقات، من أجل إحداث آثاراً إيجابية، تصب بمصلحة الأطراف ذات العلاقة.
- د. العلم الذي يبحث في السياسات الدولية المختلفة، ودراسة الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والسكانية والسلم والحرب، ومختلف الجوانب الأخرى مع عدم الابتعاد عن مبادئ القانون الدولي العام].

الفرع الثاني: ما المقصود بالعلاقات الدولية

إن العلاقات الدولية وفقاً لهذا التعبير، نبيها كما يأتي:

1- المعنى الواسع: ويقصد به كل رابطة تقوم بين دولة ودولة تعاملان على انفراد، أو بين دولة منخرطة في منظمات دولية، أو بين دولة ومنظمات دولية، أو بين منظمة ومنظمات دولية، أو بين أفراد أو هيئات أو جمعيات أو شركات تنتمي إلى جنسيات مختلفة.

2- المعنى الضيق: وهي العلاقات التي تنشأ بين الدول، باعتبار أن الدولة كانت وما تزال الشخص الرئيسي في القانون الدولي العام وأوسع الأشخاص الدوليين اختصاصاً، وباعتبار أن قواعد القانون المذكور وأحكامه قد أعدت أصلاً لتطبق على الدولة وحدها.

وكما هو معلوم (إن الدولة ليست المؤسسة السياسية الوحيدة التي تقوم بدور مهم في الحياة الدولية في الوقت الحاضر، بل هناك إلى جانب الدولة منظمات دولية) عالمية وإقليمية (تمارس نشاطاً ملحوظاً فوق المسرح الدولي، وتؤثر في معظم الأحيان في مجرى العلاقات الدولية)⁽³³⁰⁾.

العلاقات الدولية هي كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تتطلع نحو عبورها،

(330) د. محمد المجذوب، مصدر سابق، 155.

وهذه التدفقات، يمكن وصفها بالعلاقات الدولية، وتشمل هذه التدفقات (العلاقات بين حكومات هذه الدولة، ولكن أيضاً على العلاقات بين الأفراد والمجموعات العامة أو الخاصة، التي تقع على جانبي الحدود، وتشمل كذلك جميع الأنشطة التقليدية للحكومات مثل الدبلوماسية، المفاوضات، الحدود، الحرب... وغيرها، وتشمل كذلك تدفقات طبيعة أخرى اقتصادية، إيديولوجية، سكانية، رياضية، ثقافة، سياحية... وغيرها) (331).

الفرع الثالث: العناصر الأساسية للمفهوم العلمي للعلاقات الدولية

إن الروابط بين الدول تحتاج لكي تكتسب المفهوم العلمي للعلاقات الدولية إلى كل من (332):

1- عنصر سياسي، وهو الطبقة السياسية للعلاقة أو قدرة هذه العلاقة على إحداث آثار سياسية.

2- عنصر جغرافي، هو تخطي هذه الآثار لحدود المنطقة التي نشأت فيها العلاقة. لقد جاء في تقارير المؤتمرات الدولية التي تنظمها المنظمة الدولية للثقافة والعلوم التابعة للأمم المتحدة (اليونسكو) والخاصة بالعلوم السياسية أن مادة العلاقات الدولية، تشمل في حقيقة الأمر الفروع التالية وهي (333):

أ. السياسة الدولية.

ب. القانون الدولي.

ج. التنظيم الدولي.

كما يوجد ارتباط بين العلاقات الدولية والتاريخ السياسي والدبلوماسي، لكن لكليهما كيانه المميز، تشير دراسة التاريخ تسجيلاً وتفسيراً لوقائع وأحداث تمت في الماضي القريب (التاريخ المعاصر) أو في الماضي البعيد (التاريخ القديم) أما العلاقات الدولية بموضوعاتها بالأساس دراسة الحاضر أي ما هو كائن (334).

(331) د. علاء أبو عامر، مصدر سابق، ص23.

(332) د. محمد المجذوب، المصدر السابق، ص5.

(333) د. علاء أبو عامر، المصدر السابق، ص25.

(334) د. عبد المجيد العبدلي، مصدر سابق، ص46.

الفرع الرابع: أسباب تشابك العلاقات الدولية وأهميتها

هنالك أسباب أدت إلى تشابك العلاقات الدولية، وإن تشابكها الزائد يعود اليوم إلى أحد السببين الآتيين وهما: (335)

السبب الأول: إن التقدم الاقتصادي والاختراعات والاكتشافات العلمية، قد سهلت وعززت الروابط بين الدول، فانتشار حركة التصنيع مثلاً في أوروبا قد زادت من حاجة دولها إلى المواد الأولية، والبحث عن هذه المواد في الأقطار المختلفة، ثمن البحث عن أسواق عالية لبيع الأدوات المصنوعة قد أدى إلى مضاعفة التبادل التجاري واشتداد الروابط الاقتصادية بين الدول.

السبب الثاني: هو ازدياد عدد الدول المستقلة، حيث إن عددها في هيئة الأمم المتحدة قد وصل إلى 193 دولة، وسابقاً كانت وزارة الخارجية يحتكر علاقات الدولة بالخارج في جميع الميادين السياسية والفنية والتجارية.. أما اليوم فقد أخذت بقية الوزارات تنافسها في هذه المهمة وتعتمد على نفسها في مسألة الاتصال بالوزارات المماثلة في الدول الأخرى.

إن المصير الإنساني، قد أصبح لأول مرة في التاريخ يتوقف على حسن العلاقات بين الدول الكبرى بشكل خاص والدول الأخرى بشكل عام.

ولذلك تحل العلاقات الدولية والعناية بها والسهر على تطويرها وتوثيقها مكاناً مرموقاً في الفكر الإنساني والنشاط الدولي.

وتبين لنا أهمية العلاقات التالية من خلال ما يلي:

أ. تقسم العالم إلى مجتمعات سياسية متعددة يحمل كل منها اسم دولة ويرتبط بالمجتمعات الأخرى، بعلاقات دولية، وقد ازداد عدد الدول المستقلة بعد الحرب العالمية الثانية، حتى وصل اليوم إلى 193 دولة آخر دولة جنوب السودان.

ب. تشعر هذه الدول، بأن الأمن الدولي يرتبط إلى حد كبير بوجود علاقات دولية طيبة ومستقرة ومستمرة.

ج. حاجة الدول بعضها إلى البعض الآخر في الحاجات الضرورية الصناعية والزراعية والثقافية والعلمية، وهذا يتطلب من إقامة علاقات دولية ودية وطيبة.

(335) د. محمد المجذوب، مصدر سابق، ص7.

د. وحدة المصير الإنساني والإحساس بها في المجتمع الدولي، وكون العالم أصبح وحدة مترابطة، يتطلب الحفاظ عليها تضامناً ومتماسكاً في مختلف الميادين. إن زوال الفواصل بين الشعوب وتشابك المصالح بين الأفراد والجماعات، قد جعل انعزال الدول أو عزلتها أمراً عسيراً ومتعزراً. إن مواجهة الأخطار التي تحدق بالإنسان، أصبح ضرورياً، وإن تمتد يد التعاون والتماسك وتبادل الخيارات المختلفة بين الدول.

هـ. حاجة دول العالم الثالث إلى إمكانيات وخيارات وكفاءات دول العالم الآخر، وأن المصلحة الإنسانية تقتضي بأن تتوجه جميع الدول المتقدمة والدول الأخرى جلاً اهتمامها إلى المسألة الاقتصادية، وهذا لن يتحقق إلا في إقامة العلاقات الدولية. و. أيقنت جميع دول العالم، بأن العلاقات الدولية، لم تعد اليوم تقتصر على المسائل السياسية والدبلوماسية، بل أصبحت تشمل كذلك المسائل الاجتماعية والاقتصادية، فاهتمام الدول لا ينصب اليوم في أمور الدفاع والأمن فقط، بل يتوجه كذلك إلى مسألة توفير الرفاهية والرخاء لجميع المواطنين، عن طريق تنظيم الشؤون الاجتماعية والإشراف على الشؤون الاقتصادية⁽³³⁶⁾.

ز. حدثت في العصر الحديث تغيرات وتطورات مهمة في مفهوم العلاقات الدولية وفي طبيعتها وأغراضها ووسائلها تركت أثراً عميقاً في تطور القانون الدولي العام وتحرره من رواسب الماضي.

كانت هناك مجموعة قليلة من دول أوروبا تسيطر على العلاقات الدولية وتسييرها وتستضعف الشعوب الأخرى وتستعمرها وتسفن القواعد وتصوغها بشكل يتلاءم ومصالحها.

لقد كانت القواعد والأعراف الدولية مطية لأهوائها وأطماعها، ولكن الأمور تبدلت اليوم، بعد تقلص رقعة الاستعمار، وانتشار الوعي وقيام المنظمات الدولية، وهذا التبدل أسفر عن اختلال في المعايير والمفاهيم والقيم التي سادت ربحاً طويلاً من الزمن.

وهذا الانقسام العقائدي هو الميزة البارزة لروابط الأسرة الدولية الراهنة.

(336) د. محمد المجذوب، مصدر سابق، 152.

(إن التحول الديمقراطي للأنظمة في عدد متزايد من الدول الأوروبية، وحديثاً في بلاد أخرى غير الأوروبية، يدل على أن مجرى العلاقات الدولية لم يعد مقصوراً على اهتمام الملوك أو مجموعة صغيرة من الأرستقراطيين، ولكنه أخذ يرتبط بالعمليات الدستورية والسياسية الداخلية للدول المشتركة، وقد أصبح توجيه الشؤون الخارجية جزء من الأعمال السياسية لكل بلد، وفي النظم الديمقراطية هوة جزء من عملية المناقشة السياسية في الصحف ووسائل الإعلام الأخرى المتعلقة بالرأي العام)⁽³³⁷⁾.

الفرع الخامس: مدى تحقق العلاقة الدولية مصلحة الأطراف

وربما يطرح سؤال، هل تحقق العلاقة الدولية مصلحة كل أطرافها أم تحقق مصلحة طرف واحد؟

والجواب على هذا سؤال يمكن أن يبين لنا مدى تحقق هذه المصلحة، إن (مبدأ النسبية) هو المعيار الذي يحدد نطاق المصلحة، فالمصلحة قد تكون مشتركة، تحقيق الفائدة لكل أطراف العلاقة الدولية.

وهذا ما ينطبق على الأحكام المتعلقة بتنظيم بعض الأوضاع ذات الطبقة الفنية، كنظم الاستقلال والانتفاع بالأنهار والقنوات، أو تلك الحاجة بتنظيم حالة الحياد أو القواعد التي تسري أثناء اندلاع النزاعات المسلحة.

إن ما يتعلق بتأسيس منظمات دولية أو إقليمية تتكفل بإدارة بعض الأمور ذات الفائدة المشتركة لأعضائها.

وخارج دائرة المصلحة المشتركة، فإن العلاقات الدولية تعكس عادة الروابط (روابط القوى) القائمة بين أطراف العلاقة موضع البحث، وعلى أساسها تتم عملية تشكيل القواعد القانونية، بحيث تترجم في النهاية ما تمليه كل طرق من ثقل لذلك تحقق هذه القواعد المصلحة التي ينشدها أطراف العلاقة (كل حسب ما يتمتع به من قوة)⁽³³⁸⁾.

(337) فريد مان، تطور القانون الدولي، ترجمة دار الآفاق الجديدة، بيروت، ص13.

(338) د. مصطفى سلامة حسين، مصدر سابق، 11.

الفرع السادس: الدبلوماسية وإدارة العلاقات الدولية

إن الدبلوماسية تعتبر الأداة الرئيسية في السياسات الخارجية للدول، والتي تتناول علاقاتها ومصالحها.

والدبلوماسية الفعالة هي التي تدعمها كل الأدوات السياسية أو الدعائية والنفسية والاقتصادية والعسكرية، ويعتبر كثير من المحللين أن هدف الدبلوماسية الأول هو التوفيق بين خلافات الدول وفتح مسالك للاتصال بينها، من أجل تحقيق هذا الهدف.

إذ تقوم الدبلوماسية بدور مهم في نطاق العلاقات الدولية، حيث يتم بواسطتها إقامة العلاقات السياسية الدولية وتدعيمها وعلاج كافة الشؤون التي تهم مختلف الدول والتوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتباينة.

والدبلوماسية هي عملية سياسية تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية في تعاملها مع الدول والأشخاص الدوليين الآخرين.

إن مجال الدبلوماسية هو العلاقات الخارجية للدول، فقد (رأى بعض الكتاب، أنها تشكل علم العلاقات الدولية، حيث عرفها (كالتو) بأنها :علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول والمنبثقة عن مصالحها المتبادلة، وعن مبادئ القانون الدولي وأحكام الاتفاقات)⁽³³⁹⁾.

ومن خلال الدبلوماسية تستطيع كل دولة أن توطد مركزها وتعزز نفوذها في مواجهة الدول الأخرى.

وأخيراً فالدبلوماسية هي بمثابة القوى المحركة للحياة الدولية ومبعث نشاطها وهي بمثابة الإدارة لكل دولة، إذا أحسنت استخدامها فإنها تحصل على كل المزايا، وأن تنبؤ المركز اللائق بها في المجتمع الدولي⁽³⁴⁰⁾.

الفرع السابع: هل الدولة المؤسسة السياسية الوحيدة في الحياة الدولية

في حقيقة الأمر، ليست الدولة المؤسسة السياسية الوحيدة، التي تقوم بدور مهم في الحياة الدولية، بل هناك مؤسسات أخرى ومنها:

(339) د. عطا محمد صالح زهرة، مصدر سابق، ص16.

(340) د. علاء أبو عامر، مصدر سابق، ص164.

1- منظمات دولية (عالمية وإقليمية) مارس نشاطاً ملحوظاً فوق المسرح الدولي وتؤثر في معظم الأحيان في مجرى العلاقات.

2- المنظمات الدولية غير الحكومية، إن هذه المنظمات تمثل تياراً من التبادل الفكري والحضاري والتعارف الجماعي والإنساني، ليس للنشاط الحكومي منه إلا نصيباً ضئيلاً.

3- جماعات الضغط أو المصلحة، والتي تمتع بتأثير قوى داخل حدود الدولة القوية التي تقيم فيها وخارجها، فنفوذ الكنيسة الكاثوليكية ونفوذ غيرها من مراكز القوى الدينية، ونفوذ الشركات المساهمة الكبرى مثل (شركة الألومنيوم الأمريكية والتي تسيطر على مناجم البوكسيت في العالم، وشركة الأثمار التي تحتكر تقريباً زراعة الموز وتجارته في أمريكا الوسطى)⁽³⁴¹⁾. ونفوذ النقابات العمالية الكبرى.

وبالرغم ما تم بيانه أعلاه بصدد الموضوع، فإن هناك آراء تعتقد، بأن الدولة ما زالت تغير حتى الآن المركز الرئيسي أو مركز الثقل في الحياة الدولية، لكونها-أي الدولة- تتميز عن بقية الفئات أو الكتل أو الجماعات الأخرى (داخلية أو خارجية) بظاهرتين هما⁽³⁴²⁾:

الظاهرة الأولى: إن الجماعة البشرية التي تتكون منها الدولة هي اليوم جماعة متضامنة فالروابط الاجتماعية في الدولة أقوى من الروابط في بقية الكتل والجماعات.

بالرغم من وجود بعض الكتل أو مؤسسات داخلية تبلغ درجة التضامن والتلاحم فيها حداً قوياً وحداً أقوى من التضامن الوطني، وهناك أناس يفضلون دينهم أو حزبهم أو أسرهم أو عواطفهم أو مصالحهم الشخصية على وطنهم، ولكن هذه الفئة من الناس أقلية ضئيلة لا يغير وجودها أو تصرفها شيئاً من شمول القاعدة وقد برهنت الأحداث أن الأغلبية العظمى من الناس أو المواطنين، تتدفع في سبيل الدفاع عن وطنها أكثر مما تتدفع في سبيل الدفاع عن الكتل الداخلية التي تنتمي لها.

(341) د. محمد المجذوب، مصدر سابق، ص 156.

(342) المصدر نفسه، 157.

الظاهرة الثانية: إن الدولة تملك أحسن تنظيم سياسي، لا يوازيه أي تنظيم آخر في أية منظمة أخرى من المنظمات البشرية، والتي تعمل داخل الدولة أو خارجها، إضافة للميزات التالية⁽³⁴³⁾:

أ. في الدولة يوجد تقسيم عمل وصلاحيات بين المسؤولين، لا نجده في المنظمات الأخرى.

ب. كما هناك نظام للعقوبات لا تعرفه بقية المنظمات يسمح للحاكمين بقمع كل عصيان أو تمرد أو استهتار بالقوانين.

ج. امتلاك الدولة، أعظم قوة مادية (الجيش وقوى الأمن) تستطيع بها أن تنفذ قوانينها وقراراتها، وهذه القوة المنظمة تفتقدها المنظمات الأخرى.

الفرع الثامن: المفاهيم الأساسية للعلاقات الدولية

1- النظريات الواقعية: حدوث بعض التغيرات، داخل النظام الدولي، وهي تغيرات يمكن أن تتطوي على انتقال الهيمنة من طرف مسيطر إلى طرف آخر، مع ما يصاحبها من نزاعات عديدة ممكنة.

هذا على الرغم أن هذه التغيرات لا تعيد النظر بشكل أساسي بطبقة وسط العلاقات بين الدول.

2- نمط الترابط: ويظهر هنا دور التعاون الدولي وخاصة تزايد التعاون والتي تشكلها المنظمات الدولية تقدماً عميقاً للعلاقات الدولية، التي قد تتراجع طبيعتها النزاعية إلى المرتبة الثانية، وتتجه إلى إنشاء نظام يقسم دائماً بالترابط ووحدة المصالح بشكل أعمق.

3- نمط الإمبريالية والتبعية: إن النظام الدولي هو التعبير المباشر عن عمل الرأسمالية وتطورها وتناقضها بعبارة أخرى، يتسم النظام بديناميكية الرأسمالية التي تحتوي على سياسة الإمبريالية بسبب تناقضها.

4- حدود الأنماط وتكاملها: هو نقد للأوضاع الثلاث الأولى وعدم رضا. **الحل:** إن الحل وفقاً لما جاء بالمفاهيم المارة الذكر (استعارة الخطوط العريضة للرؤية الكلاسيكية، للعلاقات الدولية وذلك بإدخال العديد من الإسهامات المجدية

(343) M. Dnverger , Nethodes de la science politique, p. u. f. 1959, p. 15.

لأنماط الترابط والإمبريالية والنفعية.
كما تم أبرزها وفصلها قدر الإمكان عن قواعدها الفلسفية والإيديولوجية⁽³⁴⁴⁾.

(344) فيليب برايار، محمد رضا جليل، ترجمة فوزي حمدان، العلاقات الدولية، ط1، دار مكتبة الهلال، بيروت، 2009، ص13.

obeikandi.com

المبحث الثالث

دبلوماسية المستقبل سماتها وأنماطها

وعلاقتها بعلم النفس

المستقبل هو الحقيقة الوحيدة، في سياق الزمن وأن ما يشهده العالم من تطور هائل ويتصاعد في عالم الاتصالات والثورة المعلوماتية تضعنا أمام حقيقة بأن كل شيء يجب أن يتغير ويواكب هذا التطور.

فإن دبلوماسية المستقبل لها سمات وخصائص تتصف بها وفقاً للمتغيرات والمعطيات الجديدة.

كما أن علم النفس ونقصد هنا (علم النفس الدبلوماسي) أو (دبلوماسية علم النفس) له أثره الواضح في هذه العلاقات الدبلوماسية بين الدول في مختلف الميادين بشكل عام، وكذلك بحركة التطور والتغيير.

وإذا كان تعبير (الدول الكبرى) هي الدول صاحبة التفوق العسكري والاقتصادي، فإن المستقبل ينبئ بحقبة جديدة لهذا التغيير، بأن الدولة الكبرى هي الدولة التي تمتلك وسائل التطور والنقدم في الثورة المعلوماتية وعالم التقنية والتكنولوجيا والإلكترون، لأنها هي التي تستطيع بما تملكه من خبرة في هذا المجال مع التصاعد في خلق أجيال جديدة في عالم الثورة المعلوماتية من تغيير موازين القوى في العالم، وهذا ما يشهده الآن مختلف نواحي الحياة. وسوف نقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب وهي:

المطلب الأول: دبلوماسية المستقبل والعوامل التي ساعدت في ظهورها.

المطلب الثاني: أنماط الدبلوماسية الحديثة.

المطلب الثالث: سمات دبلوماسية المستقبل ودبلوماسية علم النفس.

المطلب الأول: دبلوماسية المستقبل والعوامل التي ساعدت في ظهورها

الفرع الأول: دبلوماسية المستقبل

إن المستقبل هو الحقيقة الوحيدة في سياق الزمن، فالزمن الماضي ككم فيزيائي قياسي بالساعات انتهى، والحاضر في صيرورة بينما المستقبل هو (حيث سنعيش) كما يقال لدى باحثي الدراسات المستقبلية، لذا فإن الأفضل أن ننهي دراستنا عند (وماذا بعد؟)⁽³⁴⁵⁾.

إن المجتمع الدولي أصبح في وضعية يمكن معها بواسطة الكمبيوتر، أن يعرف نتيجة أية معركة بين دولتين تصبح أقمار التجسس قادرة على معرفة كل المكونات والاستعداد للطرفين وتدخل هذه المعلومات في الكمبيوتر من الذي سيترتب على ذلك.

(الزمن هو الوعاء الذي يختص التغير، مما يجعل النظرة الدهرية لا تصلح للتعامل مع الزمن بينما النظرة النسبية حيث العلاقات بين الزمن والتغير يشكل أساساً منطقياً للتعامل، وهي التي تعطي الحرية معناها الحقيقي حيث تمتد دلالاتها وآثارها إلى المستقبل)⁽³⁴⁶⁾.

إن عملية إصلاح وتحديث النظام الدبلوماسي القائم حالياً، تفرض نفسها في خضم التطورات الجديدة، وتتطلب تغييراً مفاهيمياً يأخذ ينظر الاعتبار عناصر القوة في ثقافة إدارة العلاقات الخارجية.

وضمن هذا الإطار فإن الحاجة تقتضي تحديث الممارسة الدبلوماسية وأدواتها بما يتناغم ويستجيب لعالم أضحى مختزلاً من كل جهاته، وتتحكم به أدوات هي غير تلك التي شهدتها العقود الماضية.

ومن هنا فإن على دبلوماسيي المستقبل أن يكونوا على معرفة ودراية واسعتين ومهارات تفوق نظرائهم في القرون الماضية، حيث الإلمام في مجال السياسة وإدارة الموارد البشرية والمادية حيث الحاجة إلى رؤية واضحة لطبيعة التفاعل بين

(345) د. وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، ط2، عيون المقالات، دار نخيل

للطباعة والنشر، مراكش، 1993، ص13.

(346) المصدر نفسه، ص5.

السياسة والثقافة والأمن القومي والقضايا الاقتصادية والتكنولوجيا والبيئة. بعدما طويت الحرب الباردة صفحاتها ولاسيما خلال عقد التسعينيات وما زالت تحكمها الآن في إطلالة القرن الحادي والعشرين، أساليب جديدة لمعالجة القضايا الدولية بحسب رؤية تلك القوى المهيمنة على الوضع الدولي حيث:

- 1- انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- 2- تطبيق اتفاقية التجارة الدولية، وإزالة الحواجز الجمركية في إطار العدالة⁽³⁴⁷⁾.
- 3- انتشار ظاهرة الإرهاب.
- 4- تجارة المخدرات وتفتشي تجارة الجنس وغسل الأموال.
- 5- النزاعات العرقية والدينية.
- 6- قضايا البيئة والانفجار السكاني والاحتباس الحراري والتلوث.
- 7- المحافظة على استمرار اقتصاد السوق.
- 8- الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات .

إن هذه القضايا لا يمكن حلها أو إرساء الأسس الواقعية للتعاون الدولي إلا من خلال تكاتف جهود كل الدول الصغيرة والكبيرة، وخصوصاً مثل قضايا الهجرة غير الشرعية والبيئة والأمراض العابرة للحدود مثل جنون البقرة، الإيدز، الحمى القلاعية، إيبولا.

ومن هنا تبرز الدبلوماسية من بين الركائز الأساسية بين أدوات العمل الجماعي الأخرى، الأمر الذي يتطلب تحديث وإصلاح نظامها القائم حالياً وجعلها تتحاشى مع التحديات التي تواجه طبيعة العلاقات الدولية في ظل العولمة. الدبلوماسية مثل معظم المؤسسات البشرية تتصف بالحركة والتطور لتكيف نفسها مع متطلبات العصر المتغيرة.

(وقد مرت الدبلوماسية بتقلبات جذرية فرضها مسار التاريخ المعاصر والثورات العلمية والتكنولوجية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي صنعتها، فقد ظهرت الدبلوماسية الحديثة، وهي تحمل في طيات ثوبها الجديد صفات العصر

(347) د. ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سابق، 498.

ومميزاته(348).

الفرع الثاني: العوامل التي ساهمت في ظهور الدبلوماسية المعاصرة(349)

لدراسة العوامل التي ساهمت في ظهور الدبلوماسية المعاصرة، تعطي لنا المسار في كيفية معرفة الصورة المستقبلية للدبلوماسية أي (دبلوماسية المستقبل) وبهذا تساعدنا في تسليط الأضواء عليها، ومن هذه العوامل هي:

1- التطور الكمي والنوعي لمكونات العائلة الدولية: من الآثار الواضحة في زيادة عضوية المجتمع الدولي، توسع قاعدة التعامل الدبلوماسي، ففي بداية مقام نظام الدولة الحديث في أواسط القرن السابع عشر لم يتجاوز عدد الدول التي دخل بعضها مع بعض في علاقات دبلوماسية عن (12) دولة، كلها أوروبية تقريباً. أما اليوم يزيد عدد الدول التي يرتبط بعضها مع بعض بعلاقات دبلوماسية بشكل أو بآخر عن (193) (350) دولة ممثل كل لون وجنس ومن حضارة ولغة. هذه الزيادة الكمية في عدد الدول وتركيباتها النوعية قد أدت بلا شك إلى توسع الاتصال الدبلوماسي والمفاوضات وأضاف أبعاداً نوعية إلى الدبلوماسية بمعناها الأوسع.

ومن هنا نقرأ دبلوماسية المستقبل أنها ستكون أكثر اتساعاً ومشاركة وتكون أكثر فاعلية نتيجة للتطور النوعي في التقنية العلمية والمشاركة الجماهيرية ومنظمات المجتمع المدني بشكل غير مباشر عبر وسائل الاتصال المختلفة ونستطيع القول بأن الرأي الآخر سيكون له حضوراً متميزاً في التعبير الصادق عن حاجات الدول وشعوبها وطموحاتها والمساهمة في إعطاء الصور الواضحة لعموم المشاكل والحاجات لكافة الدول والمنظمات الدولية.

2- الاهتمامات والمصالح الدولية المشتركة: بما أن الدبلوماسية هي الأداة الرئيسية لتعامل الدول بعضها مع البعض الآخر، وإيجاد الحلول للمشاكل الناجمة

(348) د. عدنان البكري، مصدر سابق، 46.

(349) المصدر نفسه، ص47.

(350) عدد دول العالم بشكل عام 243 دولة، أما الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تبلغ 193 دولة، الموسوعة الحرة، شبكة المعلومات الدولية.

عن تضارب أو تقارب مصالحها وتداخل مشاكلها عن طريق المفاوضات والاتفاقات (فقد انتقلت من طور الدبلوماسية ذات الوجه الواحد one stet diplomacy إلى دبلوماسية المصالح المشتركة) (351).

وكما مر سلفاً بأن المحور الرئيسي لعمل الدبلوماسي المحترف ومهنته الدبلوماسية ينصب على تحقيق أهداف مشتركة تهم البشرية جمعاء ومنها بلده مثل مكافحة التلوث والحد من آثار ونتائج الانفجار السكاني، وتوفير الغذاء للعالم، والحد من انتشار الأسلحة النووية.

وإن هذا التطور يعتبر من أهم المعالم النظرية الدبلوماسية الحديثة وممارستها مع نظرة ورؤية ثاقبة والتطلع إلى مستقبل بالدبلوماسية التي تواكب كل تطور يحدث على كافة الأصعدة.

3- التطور الهائل في وسائل النقل والاتصال: إن التطور الهائل في وسائل النقل والاتصال المختلفة، انعكس على (تقلص دور الدبلوماسي بدرجة كبيرة إلى دور المراسل المسؤول عن حمل وإيصال العروض ومدى الاستجابة لها وتبليغها للأطراف المعنية، لقد احتل التلكس والراديو والطائرة النفاثة والإنترنت كل المبادرة الشخصية) (352). ومن الممارسات الدبلوماسية التي شجعت السرعة الهائلة والسهولة في المواصلات والاتصال على اللجوء إليها، هي إرسال المبعوث الخاص لرئيس الدولة في مهام توسطه أو استطلاعية عاجلة وحساسة كان يقوم بها السفراء في الماضي القريب. ومن المألوف في الوقت الحاضر إيفاد السفراء المتجولين Moving Ambassadors ، في مهمات الجماهير داخلياً لكسب دعمها لسياستها الخارجية، وخارجياً للتأثير على حكوماتها لتقبل تلك السياسة الخارجية.

فالسفير على اتصال دائم بوزارة الخارجية، ليتسلم التعليمات بلحظات وينفذها حرفياً، مما أدى إلى تشديد السيطرة وإدارة المفاوضات والنشاطات الدبلوماسية الأخرى مركزياً.

وأصبح الآن، أن يقوم وزير الخارجية نفسه أو من ينوب عنه من كبار موظفي

(351) د. عدنان البكري، مصدر سابق، ص 47.

(352) المصدر نفسه، ص 47.

وزارته أو حتى رؤساء الدول والحكومات بالمفاوضات والاتصال بنظائرهم في عواصم الدول الأجنبية مباشرة.

أما المفاوضات والاتفاقيات فأصبحت تدار اليوم من قبل وزارات الخارجية في عواصم الدول المرسل.

4- تقارب العلاقات بين الشعوب وحكوماتها: إن الصورة الجديدة للدبلوماسية أصبحت ركيزة أساسية أو العتبة الأولى في طريق دبلوماسية المستقبل والتي ستكون الشعوب أو الرأي العام المحلي أو العالمي هو المعنى الأول، للمفاوضات وعقد الاتفاقيات من خلال الآراء والأفكار والرفض والقبول.

وما الدبلوماسية الجماعية، ودبلوماسية المؤتمرات أو ما يسمى بالدبلوماسية البرلمانية، فهي التي تعد المعبر الحقيقي لرغبات وتطلعات الرأي العام (الشعوب تستخدم لممارسة الضغط الجماعي على الدول المتنازعة ولتذكرها بالتزاماتها ومسؤولياتها عن حفظ السلام)⁽³⁵³⁾.

وبهذه الصور ستكون أمام دبلوماسية المستقبل بصورة جديدة بعيدة عن رغبات ونزوات وتطلعات الملوك والرؤساء إلى تحقيق مصالحهم الشخصية. ومن خلال الدبلوماسيين المبعوثين للدول يمثلونهم في حقيقة الأمر. فإذن نتطلع إلى دبلوماسية الرأي العام، إن صح التعبير أو دبلوماسية الشعوب والتي هي دبلوماسية المصلحة الوطنية والقومية.

5- الإضافات الجديدة للعمل الدبلوماسي⁽³⁵⁴⁾: نتيجة لظهور ظاهرة جديدة على مسرح العلاقات الدولية وهي ظاهرة الصراع العقائدي واستخدام الدعاية العقيدة، مما أفسد الدبلوماسية وانحرف بها إلى المسار الذي كانت على طريقة قبل أربعة قرون في إيطاليا.

لقد تحول الدبلوماسيون إلى وكلاء للتجسس والتخريب، واستخدامهم بعض الحكومات لتدبير المؤامرات وقلب أنظمة الحكم وحبك الدسائس لإشاعة الفوضى، وبث التفرقة بين الشعب الواحد أو استمالة الجانب أحد الأطراف المتصارعة وسرقة

(353) bnis L. Claydo Multilaterahism – Diplomatic and other wise international organization, vol. 12, winter 1958, p. 44.

(354) د. ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سابق، 498.

الأسرار والاشتراك في تزوير الانتخابات أو تمويلها لصالح عملائها، وحتى المشاركة في الاغتيالات لتصفية المعارضة.

لقد ترك هذا التطور آثاره البغيضة على دبلوماسية النصف الثاني من القرن العشرين، حتى أصبح من الضرورة الملحة إعادة النظر في القانون الدبلوماسي الذي بات يحمي هذه الفعاليات البعيدة كل البعد عن الدبلوماسية التقليدية دون أن يقصد ذلك بالأصل.

(شهدت العلاقات الدولية في العقود الأخيرة بفعل ثورة الاتصالات تنامياً كبيراً، فيما يمكن تسميته "الدبلوماسية المباشرة"، و"دبلوماسية القمم الدولية"، وأصبحت غالبية البعثات الدبلوماسية المعتمدة مطالبة بترتيب زيارات مباشرة على مستوى القمة، أو على المستوى الوزاري سواء للمشاركة في مؤتمرات دولية أو إقليمية)⁽³⁵⁵⁾.

أصبح العمل الدبلوماسي في عصر العولمة، وثورة المعلومات والاتصال والمواصلات يقضي تسليح أعضاء البعثات الدبلوماسية بأسلحة العصر وأدواته من اتقان للغات خصوصاً الانجليزية، وخبرة في التعامل مع الحاسب الآلي والانترنت، ودراسة بمختلف اتجاهات الفكر في علوم السياسة والاقتصاد والإعلام والدبلوماسية والقانون الدولي.

(إن ممارسة الدبلوماسية أصبحت مجالاً مفتوحاً تشارك مؤسسات المجتمع المدني وسائل الإعلام ومراكز البحث ومجموعات المصالح المالية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، الأمر الذي يتطلب تعدد المعارف وتنوعها ودراسة بالتعامل مع كل هذه الجهات على حده، كما صار لها جميعاً من تأثير في صياغة القرار السياسي)⁽³⁵⁶⁾.

ويعتبر الممثل الدبلوماسي أحد المصادر الأساسية في التعرف على اتجاهات دولته ونواياها إذا لم تكن تلك الاتجاهات واضحة⁽³⁵⁷⁾.

(355) د. أحمد محمود جمعة، الضوابط القانونية والعملية لتنظيم الدبلوماسي والقنصلي، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، 2005، ص 67.

(356) د. أحمد محمود جمعة، مصدر سابق ص 6.

(357) د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية، ط4، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1985، ص 429.

أصبح الأمن القومي لجميع الدول كبيرها وصغيرها معرضاً للاختراق بسبب تنامي ما يعرف بـ(حرب المعلومات) ⁽³⁵⁸⁾.

إن ثورة المعلومات أصبحت حقيقة واقعة في العصر الذي نعيش فيه، وبالتالي فإنها تفرض نفسها بقوة التطور التكنولوجي على الواقع، حيث أن قطار التطور ينتقل من محطة إلى أخرى بسرعة غير مألوفة وهو لن ينتظر أحداً من المتخلفين ⁽³⁵⁹⁾.

(358) مركز الدراسات الإستراتيجية بإشراف العماد حسن التوركمان، المعلومات والمعلوماتية في

الحروب الحديثة، سلسلة كتب 32، دمشق، 2007، ص261.

(359) مركز الدراسات، المصدر نفسه، 268.

المطلب الثاني: أنماط الدبلوماسية الحديثة

أخذت الدبلوماسية الحديثة، أنماطاً مختلفة لتكون منسجمة مع المتغيرات المتنوعة في مفاصل العمل الدبلوماسي، لتسهم في المشاركة الجادة في كافة الأعمال الدولية، ومن هذه الأنماط هي:

الفرع الأول: دبلوماسية المنظمات الدولية

لقد تم البحث في هذا الموضوع سلفاً، ولكن هنا نريد أن نبين بأنها صورة من صور الدبلوماسية الحديثة، والتي حرصت المنظمات الدولية أن تسهم في حل المشاكل العالقة بين الدول، وكذلك بين أشخاص القانون الدولي. ففي عتبة الأمم، تم ممارسة دبلوماسية المنظمات لأول مرة، بعد طرح المشكلات الدولية للمناقشات العامة، وبهذا الحال تم نقل الصراع من الساحات العسكرية وخطابات التهديد إلى التعبير عن آرائهم من على المنبر الدولي. وهذا النمط من الدبلوماسية، أخذ بالاتساع وأصبح هو المسيطر على دبلوماسية المجتمع الدولي، ولكن اعترضت العمل بعض الجوانب السلبية والإيجابية ومنها⁽³⁶⁰⁾:

1- الجانب السلبي:

- أ. ضغط الرأي العام على الحكومات، وذلك أثناء المفاوضات الدبلوماسية.
- ب. استغلت بعض الأحزاب السياسية العلنية الدبلوماسية، والتي تمارس من على المنابر الدولية فرصة للتشهير بالحكومات لإحراجها وتكثيف الضغط الشعبي الواقع عليها.
- ج. تشتت الرأي حول المشكلات والمنازعات المعروضة من أغلبية من اتجاه معين وأقلية من اتجاه آخر، وبهذا الحال تبقى المشاكل عالقة دون إيجاد حلول مناسبة.
- د. من خلال هذه الدبلوماسية، يقوم البعض بالتمادي في توجيه الاتهامات، ويصل الحال إلى الإهانات والشتائم، وهذا ما يتنافى مع أصول الدبلوماسية التي يجب أن تتبنى الهدوء وأسلوب الاقتناع.

(360) د. هاني الرضا، مصدر سابق، ص33.

2- الجانب الإيجابي:

أ. من إخضاع العمل الدبلوماسي للرقابة الشعبية، يمثل ظاهرة إيجابية تتسجم مع الهدف الذي من أجله، تتم هذه الممارسة الدبلوماسية بالنيابة عن المجتمع.

ب. إن فسخ المجال للصحافة والأحزاب السياسية ممثلاً في مختلف اتجاهاته يساعد مما لا شك فيه، على إقناعها ومعرفة بما يتضمنه من التزامات.

ب. إن المنظمات الدولية، أصبحت منبراً يمكن للدول الصغيرة، إن تعرض وجهات نظرها، وتلعب ولو كان دوراً محدداً في السياسة الدولية.

ج. إن وجود الوكالات المتخصصة المنبثقة من الأمم المتحدة، لعبت دوراً سياسياً إلى جانب دورها الفتي، وإن أهمية الوكالات المتخصصة، إنما ترجع إلى نشاطاتها التقنية وليست السياسية، ومن خلالها تمت الممارسة بما يسمى "الدبلوماسية التقنية" وهناك العديد من الذين يمثلون دول العالم، (إن هؤلاء المندوبين ليسوا دبلوماسيين، وإنما هم تقنيون منتظمون إلى إدارات مختلف دول الأعضاء في المنظمة، كفة الضمان الاجتماعي وضمانات العمل في منظمة العمل الدولية (OIT) أو في (GAIT) الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية)⁽³⁶¹⁾.

هذه الوكالات الدولية تمارس بشكل أو بآخر "الدبلوماسية الحديثة" لأن قراراتها وتوصياتها، وتحدث تأثيراً إيجابياً على العلاقات بين الدول المشاركة، في أعمال هذه الوكالات، إن للمنظمات الدولية مبعوثين دائمين لدى بعض الدول أو الهيئات أو الحصانات الدولية، ونتيجة لظهور هذه المنظمات فإن تحولاً طرأ على مميزات الدبلوماسية، ولم يعد همّ الدول أن تعقد الاتفاقات بقدر ما أصبح شاغلها المشاركة في النقاشات التي لا تؤدي بالضرورة، إلى اتخاذ قرارات وتوصيات، ولكن تتيح للحكومات أن تعرض مواقفها وتبين وجهة نظرها.

الفرع الثاني: دبلوماسية الاجتماعات واللقاءات

إن اللقاءات الشخصية بين المسؤولين تخلق جواً ودياً يساعد على تمتين العلاقات وزيادة التفاهم.

وقد ظهرت أيضاً "الدبلوماسية المتجولة" والتي تتم من خلال الرحلات التي يقوم بها

(361) د. هاني الرضا، مصدر سابق، ص 35.

رؤساء الدول بعضهم للبعض الآخر.

إن المؤتمرات الدولية تساهم في خلق هذه الأجواء من التعارف والتفاهم، ولكن أحياناً تستغل هذه المؤتمرات لغايات دعائية أو (ديماغوجية)، وتقضي على الكثير الأهداف الإيجابية والمفيدة التي يمكن الحصول عليها.

الفرع الثالث: اختصاصات السلطة التنفيذية في الدبلوماسية الحديثة

من اختصاصات السلطة التنفيذية في الدبلوماسية الحديثة والتي هي مرتكز من مرتكزات "دبلوماسية المستقبل"، نتيجة لما تمنحه الدساتير الحديثة لرؤساء الدول بالنسبة للعلاقات الخارجية فقد تميزت بالدور المهم الذي يلعبه رؤساء الدول في إدارة وتنفيذ السياسة الخارجية نظراً للأهمية التي تعلقها الدول على علاقاتها المتبادلة في ممارسة إدارة السياسة الخارجية، ويتحقق على حساب الدبلوماسيين المحترفين، وسيتم بيان ذلك في ثلاثة محاور هي:

المحور الأول: الاختصاصات الدبلوماسية لرؤساء الدول

كما تم بيانه، أن الدساتير الحديثة تمنح رؤساء الدول الاختصاصات التالية:

- أ. توجيه السياسة الخارجية بشكل عام.

- ب. الاطلاع على المباحثات والمفاوضات الخارجية، وإبداء الرأي فيها وإعطاء التوجيهات أو الإشراف مباشرة على المفاوضات.

- ج. توقيع المعاهدات وإبرامها وضمان تنفيذها.

- د. توقيع كتب الاعتماد للسفراء المعتمدين في الدول الأجنبية.

- هـ. توقيع براءات الذمة للقنصلين المعيّنين في الخارج.

- و. استقبال السفراء الأجانب، بمناسبة تقديم كتب اعتمادهم أو انتهاء مهمتهم أو بمناسبة الأعياد القومية أو عندما يكلفون بإبلاغ رسائل خطية أو شفوية.

- ز. الإدلاء ببيانات حول السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

- ح. الاشتراك في اجتماعات القمة.

- ط. الاشتراك في بعض المؤتمرات أو الاجتماعات الدولية المهمة، افتتاح المؤتمرات الدولية، اجتماعات الدورات العادية أو الطارئة للمنظمات الدولية أو الإقليمية أو إلقاء خطاب افتتاحي.

المحور الثاني: اختصاصات رؤساء الحكومات في السياسة الخارجية⁽³⁶²⁾

إن أهم الاختصاصات في هذا المحور هي:

- أ. الاشتراك في تخطيط السياسة الخارجية.
- ب. التدخل في القضايا الخارجية التي تنعكس آثارها على الشؤون الاقتصادية أو المالية أو العسكرية أو بعض اختصاصات الوزارات.
- ج. إلقاء البيان الوزاري أمام المجلس النيابي وهو يتضمن عادة السياسة الخارجية لحكومته ومناقشتها والدفاع عنها.

المحور الثالث: اختصاصات وزراء الخارجية في السياسة الخارجية⁽³⁶³⁾

ومن أهم الاختصاصات لوزراء الخارجية على صعيد السياسة الخارجية هي:

- أ. السهر على إنماء وتوطيد أواصر الصداقة والمودة بين بلاده وبين الدول الأجنبية.
- ب. نتيجة العلاقات السياسية والتبادل الاقتصادي وتدعيم التعاون الثقافي والفني تأمينا للمصالح المشتركة.
- ج. استقبال السفراء الأجانب والاستماع على مذكراتهم.
- د. ترؤس المفاوضات الدولية التي تجريها حكومته أو الإشراف عليها وتوجيهها.
- هـ. اقتراح تعيين السفراء والموظفين الدبلوماسيين والقناصل ومدراء الإدارات المركزية وغيرها من الاختصاصات.
- و. مراقبة نشاط السفراء في تنفيذ السياسة المقررة، وإرساء التعليمات اللازمة لهم وتنسيق نشاطهم الدبلوماسي.
- ز. مطالعة التقارير والبرقيات السرية، والتي ترد من السفراء والاهتمام بمضمونها وإبداء ملاحظاته بشأنها.
- ح. رعاية امتيازات وحصانات أعضاء الجمعيات الدبلوماسية المعتمدين لدى حكومته والموظفين الدوليين، الذين يعملون في بلاده.
- ط. الاشتراك مع رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء مع لجنة الشؤون الخارجية في

(362) د. هاني الرضا، مصدر سابق، ص 36.

(363) د. هاني الرضا، مصدر سابق، ص 36.

المجلس النيابي.

الفرع الرابع: مكانة الدبلوماسية التقليدية إزاء العصر الجديد للدبلوماسية⁽³⁶⁴⁾

إن الدبلوماسية التقليدية لم تنته تماماً، فما زالت تحتفظ بأهميتها في العلاقات الدولية، وتظهر أهميتها هذه في ثلاث مجالات:

أ. الاستمرار في التمثيل الدبلوماسي: إن البعثات الدبلوماسية قد تزايدت ملاكاتها وازدياد نفوذها وتأثيرها، فقد ازداد عدد السفراء بينما أخذ عدد المفوضات بالتناقص. وقد حافظت تلك الدبلوماسية على وظائفها الأساسية الثلاث (التمثيل، الاستطلاع، المفاوضة).

ب. الاستمرار في اجتماعات القمة: إن الدبلوماسيين المعتمدين هم الذين يهيئون اجتماعات القمة، سواء أكانت برئاسة رئيس الدولة أم رئيس الوزراء أم وزير الخارجية، وتنظيم الزيارة وتحديد مواعيدها، وتهيئة أعمالها والملفات اللازمة وترتيب برنامجها، وبحث مختلف القضايا البروتوكولية والمراسم المتعلقة بها.

ج. استمرارها في اجتماعات المنظمات الدولية والمؤتمرات الفنية: إن المفاوضات والمناقشات في المؤتمرات الدولية، يتطلب مقدرة وتفهماً لكل دقائق وخفايا تلك النشاطات.

د. ويشكل الدبلوماسيين مصدراً خصباً للمعلومات ولتقريب وجهات النظر من خلال المفاوضات الدبلوماسية التي يقومون بها وراء الكواليس بغية إيجاد الحلول السليمة وتقديمها جاهزة لرؤساء الدول أو كبار المسؤولين السياسيين الذين يشاركون في الاجتماعات.

(364) د. هاني الرضا، مصدر سابق، 36.

المطلب الثالث: سمات دبلوماسية المستقبل ودبلوماسية علم النفس

الفرع الأول: أهم الدراسات في ملامح وسمات دبلوماسية المستقبل
قبل أن نبين أهم سمات دبلوماسية المستقبل، نستعرض أولاً أهم الدراسات التي انصبت جهودها في توضيح (ملامح وسمات دبلوماسية المستقبل)، (والتي جاءت من خلال تقارير أعدتها مراكز متخصصة وقريبة من مراكز التخطيط السياسية الخارجية والأمن القومي الأمريكي) ⁽³⁶⁵⁾ وإن أهم هذه الدراسات هي:

1- تقرير مركز سينمسون: لقد أعد هذا التقرير فريق متخصص جاء استناداً إلى توصيات لجن (البرد- جودلستر-أوديق) الصادر في الثمانينيات من القرن العشرين، والتي شكلت أساس لائحة (جولد ووتر -نيوكلاس) لإصلاح وزارة الدفاع الأمريكية.
2- تعزيز (سي، إس، إي، إس)، وقد أعدت هذا التقرير لجنة مؤلفة من (63) خبيراً أمريكياً، إذ أوصت اللجنة بإدخال إصلاحات جذرية على أسلوب ممارسة الدبلوماسية والتركيز على الإمكانات الهائلة التي وفرتها ثورة المعلومات وتوسيع نطاق المساهمة الشعبية في إدارة الشؤون المالية.

3- تقرير الهيئة الاستشارية: وقد تشكلت بغية إصدار هذا التقرير الهيئة الاستشارية من الوجود الأمريكي خارج الحدود، وقد ضمت رجال أعمال، سياسيين، ورسميين متخصصين بمجالات الدفاع، أشرفت عليها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (مادلين أولبرايت)، بعد حوادث التفجيرات التي تعرضت لها المصالح الأمريكية في الخارج، وخصوصاً سفارتي أمريكا في شرق إفريقيا عام 1998، وازدادت أهمية هذه النتيجة بعد أن تعرض الوجود الأمريكي في الخارج إلى العديد من الهجمات من قبل (الجماعات الإسلامية) في الرياض وقاعدة الخبر السعودية، وهجمات اليمن في عام 2000 .

وقد توصلت الهيئة الاستشارية إلى العديد من التوصيات والتي أطرت كدليل عمل للبعثات الدبلوماسية والسياسة الأمريكية في الخارج وخصوصاً بعد أن اضطرت الولايات المتحدة إلى غلق العديد من سفاراتها ودوائرها القنصلية في منطقة الشرق الأوسط، وبعض المناطق التي تواجه فيها المصالح الأمريكية بعض التحديات

(365) د. ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سابق، ص499.

الخطيرة ولاسيما في منطقة جنوب شرق آسيا. وقد وردت في تقرير الهيئة الاستشارية أهم النقاط الأساسية التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار في تحديد (سمات دبلوماسية المستقبل).

الفرع الثاني: سمات دبلوماسية المستقبل⁽³⁶⁶⁾

1- تقنية المعلومات: إن الاهتمام الواسع لتقنية المعلومات باعتبارها مسألة نظم المعلومات السرية وغير السرية بين السفارات من الأمور المهمة، وبعد أن تأخذ مجالاً واسعاً من الاهتمام والرعاية، وكذلك تزويد المحطات بأحدث أدوات تقنية المعلومات من الإنترنت ووسائل اتصالية أخرى، وإقامة شبكة تربط المؤسسات والدوائر الحكومية ذات الصلة بالعمل الخارجي مع بعضها البعض، وتخصيص الاعتمادات، المالية للاستفادة منها من خدمات الخبراء المتخصصين بالشؤون الخارجية وتطوير قدرات ومهارات العاملين بتكنولوجيا المعلومات في البعثات باستمرار على نحو يمكنهم من مواكبة أحدث التقنيات، وزيادة الموازنات الخاصة بالعمل الدبلوماسي، من خلال استقطاب مساهمات كافة الوكالات المستفيدة أو العاملة بهذا المجال.

وإن الممثل الدبلوماسي أو حركة العلاقات الدبلوماسية لابد لها من مواكبة حركة المتغيرات في الثورة المعلوماتية، ومسايرة حركة الأجيال من التقنيات المعلوماتية المتغيرة بشكل مستمر، وعليه فإن مستقبلاً لابد من وجود مصطلح جديد للدبلوماسية (دبلوماسية الإلكترونيات أو الدبلوماسية الإلكترونية) ويصحبها السرعة في نقل المعلومة والسرعة في التنفيذ والإنجاز، والسيطرة على مجريات الأمور في الساحة الإقليمية والدولية.

2- قوة عاملة بحسب الحاجة: وبهذا نجد ضرورة إجراء دراسات علمية لتحديد الحاجة أو حاجة كل بعثة على حدة بما يمكن من حماية مصالح الدول الباعثة، ويسمح في الوقت نفسه بتوسع تمثيل الدولة في معظم بلدان العالم إن لم يكن كلها.

3- قنوات سالكة بالجهاز التشريعي: ضرورة إنشاء مكاتب اتصال تربط مباشرة

(366) د. ناظم عبد الواحد الجسور، مصدر سابق، 500.

بين وزارة الخارجية في الأجهزة التشريعية، حيث الدعم المطلوب واستجاباتها الفورية للقضايا الدبلوماسية وأجهزة تنفيذ السياسة الخارجية.

4- الدبلوماسية الشعبية: التأكيد على أعضاء دور فعال ومساهمة واسعة من أجل مساهمة القوى الجماهيرية ومنظماتها في ممارسة الدبلوماسية الشعبية، مما يعزز دور القنوات الرسمية على صعيد إدارة العلاقات الخارجية، والإفادة من علاقات المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأكاديمية، في تطوير الممارسة الدبلوماسية، وتشجيع السفراء وأعضاء السلك الدبلوماسي، على خلق علاقة إيجابية مع وسائل الإعلام.

ويرى الباحث [إلى ضرورة التنسيق مع منظمات المجتمع المدني المختلفة وخلق حالة من المشاركة في دراسة الأمور التي يشعر منها الطرفان وأقصد هنا (الجهات الدبلوماسية والسياسة من طرف والقاعدة الشعبية مع طرف آخر) ذات مصلحة مشتركة بين الشعوب المختلفة، وتبادل الخبرات، وتبين العلاقات].

5- تخطيط القوى العاملة بالبعثات، (تحسين ورفع مهارات العاملين): يرى من الضروري إجراء مراجعة شاملة لفحص القوى العاملة بالبعثات ودواوين الرئاسة وتحديد المهارات التي ينبغي أن يتمتع بها الدبلوماسي، بما يمكنه من مجابهة التحديات المطروحة في الطرف الحادي والعشرين والتركيز على أمور مهمة تدخل في مكونات الممثل الدبلوماسي ومنها:

أ. استقطاب الكفاءات.

ب. التركيز على اللغات.

ج. المهارات الإدارية والقيادية.

د. تحفيز العاملين بالسلك الدبلوماسي وتحسينهم بما يحول دون انزلاقهم في كمائن القوى المعادية.

6- الدبلوماسية التجارية: وفي هذا المجال يقتضي تضافر جهود وزارة الخارجية والبرلمان وقطاع رجال الأعمال، لبلورة رؤية مشتركة، من شأنها معالجة السلبات وتطوير الإيجابيات المؤثرة على مصالح الشركات والمؤسسات الخاصة، إضافة إلى القطاع العام في الأسواق الأجنبية.

ومن خلال مشاركة فعالة للدبلوماسيين الذين يطلعون على الأنشطة التجارية وأساليب الترويج وإعداد الدراسات التدريبية لهذا الغرض.

7- لا مركزية السلطات: إن ما يعطي هذه المحاولات الإصلاحية، ثمارها أن يتمتع السفير بصلاحيات كاملة، تمكنه من تنفيذ السياسات التي يقرها المركز. حيث أنه من خلال اطلاعه الميداني يكون الأجدر في تقييم سياسة التنفيذ وتحديد الإمكانيات المتاحة.

وذلك من خلال المؤسسات والوكالات المختلفة التي تعمل في نطاق تمثيله وإخضاع ممثليها لسلطته، بشرط أن يكون هذا السفير الذي يفوض تفويضاً كاملاً مدرباً تدريباً كافياً يؤهله للاضطلاع بهذه المهمة المركبة.

8- التنسيق المحكم بين الوكالات :لولا مسألة التنسيق لا يمكن تحقيق ما جاء أعلاه ومن السمات الأخرى، وهذا التنسيق بين وحدات مختلفة اكتسبت خبرة واسعة في عملها في إطار المؤسسات الحكومية في الداخل والخارج، ويمكن للخدمة الاجتماعية، أن تسهم في نقل خبرات حديثة والتي تقدم على مبدأ الفردية إلى مجتمعات في الفترة الانتقالية⁽³⁶⁷⁾.

وإن دبلوماسي المستقبل لابد أن يكون مطلعاً على مثل هذه العناصر الجوهرية للاطلاع بالمهام التي تفرضها عليه تحديات القرن الحادي والعشرين والتهديد بها في كل مكان من العالم، كفل بالإسراع في دعم هذا الفرع والاعتراف به، وإن كانت هناك بحوث كثيرة في هذا المجال، إضافة لوجود مجلة تحمل عنوان (political pastcholg) تصدر في نيويورك في أواخر السبعينيات من القرن الماضي.

إن القرارات السياسية، التي تتخذها العديد من الدول المتقدمة بالنسبة للعلاقات الدولية، تتم بعد دراسة متأنية للحالة النفسية لمواطني الدولة المراد بها هذه القرارات بحيث تحدد ما إذا كانت هذه القرارات سوف تؤدي إلى الهدف المطلوب منها.

وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية، في عدوانها على العراق وخلال مسارات الأزمة الدراسات النفسية، ووظفت كل كوادر مركزها أولاً خلال الستة أشهر الأولى من

(367) د. أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، تكنولوجيا الخدمة الاجتماعية الدولية، مكتب الجامعة الحديث، أسوان، 2007، ص303.

الأزمة وقبل الحرب، مصورة المسألة لا تعدو من أن تكون (حماية للسعودية)، ومن ثم أعقبتها بالترويج لما يسمى (بتحرير الكويت) بعد أن دمرت البنية التحتية للاقتصاد العراقي والبنية العسكرية والتكنولوجية، لتتبعها مرحلة ما بعد الحرب للتخلص من أسلحة الدمار الشامل المزعومة.

ومن خلال ماكنة إعلامية عمالقة لعبت بمشاعر العالم العربي بشكل خاص ومشاعر العالم بشكل عام من خلال استخدام ذكي (لعلم النفس السياسي) الذي ما زال مجهولاً لدى أغلبية الدول العربية، على الرغم من أن علم شديد التفاعل مع السياسة ليتهم النظريات النفسية وكيفية تطويرها ومد السياسة بالتفسيرات التي تجعل القادة يتفهمون الظواهر السياسية سواء في أوقات الحرب أو السلم، لذلك فإن لهذا العالم دوراً بارزاً في تزويد صناع القرار بالمعلومات الخاصة باتجاهات الرأي العام، وكذلك تزويد المفاوض بما يملكه للتأثير في الآخر.

ومن الأمور التي تذكر في هذا الصدد ما جاء في حياة (غاندي)، (غاندي حقق ذاته في وطنه)⁽³⁶⁸⁾. (كما هو معروف بأن غاندي كرس كل حياته لاستعادة الهند حريتها من الاستعمار الإنجليزي، وكان وهو في بريطانيا) يفاوض وكأنه يجلس على أرض بلده والإنجليز المفاوضون غرباء وهم في وطنهم (وبذلك ضرب غاندي مثلاً على التوجه نحو الوطن وقيمه، وقد تعلم منه الإنجليز كيف يكون صاحب المبدأ مغيراً للآخرين وألح عليهم بقوله وترديده في كل مرة عبارة (الهند حرة) (الهند حرة) حتى فاز في مفاوضاته وأحضر معه حرية الهند.

[لا بد لنا أن نقول يستفيد الممثل الدبلوماسي أو المفاوض في كل قضية من هذا المبدأ وهو التمسك بكل قوة وصدق بالقضية التي يتفاوض بخصوصها، وهذه سمة من الماضي لتمد لنا طريقنا في المستقبل].

(368) د. هاني الرضا، مصدر سابق، 36.

الفرع الثالث: دبلوماسية علم النفس⁽³⁶⁹⁾

نتيجة الحروب والأحداث التي تدور في مناطق مختلفة من العالم، تولدت على أثر ذلك ما يطلق عليه لدى العديد من الدراسين ب(دبلوماسية علم النفس) والتي تقتضي قبل كل شيء أن نتعرف على ما المقصود بدبلوماسية علم النفس؟ إن المقصود بدبلوماسية علم النفس هي تفهم العقد النفسية في شخصية العدو المفاوض قبل الجلوس على طاولة المفاوضات والدراية الكافية بعوامل الضعف والقوة في أوراق الطرف المفاوض، والتي من خلالها يستطيع المفاوض أن يعبث بهذه الأوراق ويحاول خلطها من جديد لكي يتمكن بالأخير من التحكم بمسارات التفاوض اندفاعاً وتقدماً.

1- الدراسات النفسية وعلم النفس السياسي: ما هو علم النفس السياسي؟ إنه فرع من علم النفس يهتم بتطبيق مبادئه وأسس ومقولاته ونظرياته ومناهجه في البحث وطرحه لدراسة المشكلات السياسية والقضايا المختلفة بين الدولة أو (الدول) وغيرها للوصول إلى أفضل الحلول وأنجحها وأفيدها. فعلى سبيل المثال، فعلم النفس السياسي يهتم بدراسة أفضل سبل تحقيق السلام بين الأعداء أو نشر السلام، ومقاومة الحرب ومنع التورط فيها، وكذلك سيكولوجية التفاوض وأفضل أساليب الحوار بين الأطراف المتصارعة وأنسب السبل لإقناع الخصم بوجهة النظر، وسائل كسب الرأي العام الداخلي والدولي بعدالة القضايا السياسية، وكيفية تغيير اتجاهات الخصم أو الرأي العام لزعزحته عن موقفه إلى الموقف الذي تدعو له أو تطالب به، بحيث يصبح مقتنعاً بعدالة القضية.

إن علم النفس السياسي باختصار (استغلال الأسس النفسية لدراسة وفهم وعلاج الظواهر والقضايا السياسية على نحو ما تعترف بها وتحددتها). ونرى في الصراع العربي الإسرائيلي صورة من الصور للصراع النفسي في دراسة الآخر وتأثير عليه.

(فقد أكد الأستاذ قدرى حنفي، عميد معهد الدراسات العليا للطفولة في جامعة عين

(369) د. فرح عبد القادر، أصول علم النفس الحديث، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص42.

شمس) أنه في التطرق إلى نتائج المفاوضات العربية الإسرائيلية عام 1990م، نجد أن إسرائيل حفظت بعض الخطوات مستغلة من نقاط الضعف في الوضع العربي، ومن خلال المفاوضات المنفصلة لكل دولة عربية على حده، تمكنت من توقيع اتفاقية سلام مع الأردن وفتح مكاتب تجارية إعلانية في بعض الدول من الخليج العربي والمغرب العربي وتقرير سياسة التطبيع⁽³⁷⁰⁾.

فالصراع العربي الصهيوني الإسرائيلي، لم يكن صراعاً مسلحاً في كافة النواحي وإنما في جانبه الآخر (صراعاً نفسياً) في المقام الأول، يهدف إلى دراسة الآخر والقضاء عليه نفسياً أولاً، ومن ثم عسكرياً ثانياً.

إذ أن هناك العديد من الدراسات العربية التي حذرت من هذا الجانب الذي تحاول إسرائيل اختراقه لدى العرب، وتصور القصة بأنه من المستحيل القضاء على القدرة العسكرية الإسرائيلية مقابل ضعف وتمزق الصف العربي وخصوصاً في حروب 1948، 1956، 1967 م وحتى حرب 1973 م التي كانت حرب تحرير.

فاذن على الأنظمة العربية أن تعي أهمية (علم النفس) في إحداث وقاية ثقافية للشعب العربي ضد الغزوات النفسية.

(ومن خلال الندوة التي نظمها المجلس الأعلى للثقافة المصري حول علم النفس والسياسة، حيث أكدت الندوة وبإجماع العلماء على ضرورة إنشاء آلية لإحداث تفاعل وتعاون بين الدبلوماسية العربية وعلم النفس.

إذا أرادت الحكومات العربية فعلاً علاج هذا الخلل الخطير الذي يجعل المفاوضات العربي في موقف لا يحسد عليه، حيث يجهل أدوات التأثير النفسي في شخصية المفاوض الصهيوني والتي هي أهم بكثير من الأدوات الخاصة بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية⁽³⁷¹⁾.

فعلم النفس يمثل حائطاً منيعاً، لأي تأثيرات نفسية لمن يريد شق النفس العربية، مثل الشائعات والترهيب الذي تمارسه وسائل الإعلام الغربية والصهيونية ضد الأمة العربية،

(370) د. ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سابق، 503.

(371) د. علاء العربي، دبلوماسية علم النفس سلاح فعال في مواجهة الصهيونية، دنيا الاتحاد، صحيفة الاتحاد الإماراتية، ص 12-18.

وتشويه صورة العرب بما تجعله (الإرهابي المطارد) لتشعر الأمة دائماً بالضعف والجهل إزاء ما يحيطها من تقدم تكنولوجيا.

وقد أصبح جلياً بأن (علم النفس يجعلنا نفهم إستراتيجيات حل الصراعات ويحيط بأساليب توفير الثقة المتبادلة بين أطراف النزاع وهي أمور مهمة جداً للدبلوماسي ولا يمكن أن ينتفع بها إلا من خلال علاقته بعلم النفس).

ولقد أدركت وزارة الخارجية السورية، هذه الأهمية وأنشأت قسمًا للعلوم النفسية بها لمجابهة ما تقوم به إسرائيل والمكانة الإعلامية الغربية⁽³⁷²⁾.

إن عندما تهاجم دولة ما دولة أخرى وتريد التأثير سلباً في استقرارها تقوم بدراسة طبيعة النظام ومدى رفضه الشعب أو قبوله ودراسة طبيعة النظام ومدى رفضه الشعب أو قبوله ودراسة الأسلوب الأمثل للمواجهة خصوصاً عن طريق اللعب على (الوتر النفسي) الذي يجعل هؤلاء المواطنين يستجيبون لهذه (الحرب النفسية) داخل هذه الدولة، بما تؤدي إلى نتائج قد رسمت سيناريوهات هذه الحرب قبل الانتقال إلى المراحل الأخرى من الصراع.

تعتمد المجتمعات الحديثة بصورة متطورة ومتلاحقة، في كافة جوانب حياتها، على العلم والمنهج العلمي، بحيث أصبح أن يسمى هذا العصر بحق (عصر العلم ومنجزاته)⁽³⁷³⁾.

ولا شك أنه بازدياد تقدم حضارة العصر وانتشارها سوف تتسع آفاق علم النفس، وسوف يمد خدماته لميادين أخرى في محاولة لإسعاد الإنسان وتنميته وتكفيته وزيادة كفاءته الإنتاجية⁽³⁷⁴⁾.

(372) د. ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سابق، 504.

(373) د. عبد الرحمن محمد العيسوي، اتجاهات جديدة في علم النفس القانوني، منشورات الحلبي

الحقوقية، ط1، بيروت، 2004، ص39.

(374) المصدر نفسه، ص11.

علم النفس الجماعي أو الجماهيري⁽³⁷⁵⁾:

إن علم النفس الجماعي أو الجماهيري كان أول من اهتم بمسألة مهمة جداً، هي مسألة تلك الجاذبية الساحرة التي يمارسها القادة أو الدكتاتوريين على الجماهير والشعوب.

وعلم النفس الجماعي يفيدنا وفيء عقولنا عندما يشرح لنا جذور تصرفاتنا العمياء والأسباب التي تدفعنا للانخراط في جمهور ما والتحمس أشد الحماسة للزعيم، فلا يعني ما فعلناه إلا بعد أن نستيقظ من الغيبوبة وربما جعلنا أكثر حيطة وحذر في (الانبطاح) أما زعيم جديد قد يظهر.

علم النفس الجماعي، فهو ليس إلا الفرع الأخير من فروع علم النفس الاجتماعي، وكثيراً ما يدرس كآخر فصل من فصوله، وكأنه شيء مهمل أو ثانوي.

ولكن يبدو من الصعب في عصرنا هذا إهمال مثل هذا العلم الخطير، حيث نجد أن كل شيء يعبر عن نفسه بواسطة الكمية والعدد (كالإقتصاد والرعاية والإعلان والإيديولوجيات السياسية والحزبية أو الثقافية أو الدينية) ثم الاضطرابات الاجتماعية التي تقوم بها الجماهير والاضطرابات العمالية أو الطلابية والثورات... إلخ.

كل هذه الظواهر تندرج تحت إطار (علم النفس الجماعي) أو (علم النفس الجماهيري) وبالتالي من الصعب إهمالها أو استبعادها من مساحة الدراسة العلمية.

وخلاصة القول: إن نشأة وتطور العلاقات الدبلوماسية والفصلية قديمة منذ أن احتاج إليها الإنسان، كي يتواصل مع الآخرين، خدمة لمصالحه المتبادلة والمنافع المشتركة، فالدول كأفراد بحاجة بعضها مع البعض في تبادل العلاقات المختلفة في شؤون الحياة. السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها، وتتسع آفاق هذا التعارف وينمو ويتطور مع متطلبات وحاجات شعوبها.

وإن هذه العلاقات الدولية، تأتي منسجمة مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وبشكل خاص المحافظة على السلم والأمن الدوليين.

ومن هنا لا بد من وجود من يمثل هذه الدولة أو تلك في دولة أخرى، لكي يكون حلقة

(375) غوستاف ديوي، سيكولوجية الجماهير، ط5، ترجمة: هاشم صالح، دار الساقي للنشر، بيروت، 2013، ص8.

الوصل وأصرة مهمة من أواصر الترابط والتفاهم المشترك، ألا هو (المبعوث أو الممثل الدبلوماسي).

ومن خلال ما جاء في هذا البحث المتواضع، فقد تم التوصل إلى حقائق ومعطيات، والتي أنتجتها (العلاقات الدبلوماسية والقنصلية) نلخصها بالآتي:

1- إن الدبلوماسية والقنصلية قديمة في تاريخ العلاقات بين الدول، وإن تاريخ الدبلوماسية يمتزج بتاريخ الشعوب، وينسجم مع الحاجة الاجتماعية الأساسية للمجتمعات في تنظيم علاقاتهم المتبادلة.

2- بدأت الدبلوماسية فردية ومتزهلة، وكانت تأتي في المناسبات، مثل التوصل إلى معاهدة سلام أو تحالف أو للتجارة أو للإعلان الحرب ويمكن وصفها بأنها (مهمة مؤقتة).

3- تطورت هذه المهمة المؤقتة إلى دبلوماسية دائمة، وهناك عوامل كما تم بيانها سلفاً.

4- لقد كانت حياة الدبلوماسيين كانت حياة صعبة.

5- تطورت الحياة الدبلوماسية، وتعددت أنواعها.

6- انتقلت الدبلوماسية من السرية إلى العلنية.

7- كانت مقتصرة أي (الدبلوماسية) على الجانب الرسمي، ولكن أخذت بالتوسع والتطور إلى مؤسسات شبه رسمية وإلى مؤسسات المجتمع المدني.

8- بعد ما كان الممثل الدبلوماسي مستقل، فقلّت بشكل تدريجي هذه الاستقلالية.

9- اتساع نطاق الدبلوماسية من ثنائية، إلى دبلوماسية متعددة الأطراف وكانت لها نتائج إيجابية، وبرزت الدبلوماسية البرلمانية.

10- إن ما حصل من تطور في العلاقات الدبلوماسية، واتساع نطاقها، لا يمكن الاستغناء عن الدبلوماسية التقليدية، ولا يمكن القول بأن يحل محلها أي نموذج آخر مهما كانت التطورات التقنية.

11- لقد بدأت الدبلوماسية، كمصدر قانوني على العرف الدولي منذ النشأة، ومن ثم أصبح للقانون الدبلوماسي مصادر متعددة إضافة للعرف.

12- العلاقات القنصلية هي أقدم من العلاقات الدبلوماسية من حيث النشأة وفقاً لمتطلبات العلاقات الدولية، حيث معتمدة على التجارة بشكل أوضح وأوسع.

- 13- إن ما منح من امتيازات وحصانات للممثلين الدبلوماسيين، ما هي إلا مرتكز ودافع من أجل انسيابية وتيسير أمور العمل الدبلوماسي.
- 14- إقامة العلاقات الدبلوماسية تعتمد على (الرضا) بين الدولة الموفدة والدولة الموفد إليها وفقاً لما جاء في المادة (21) من اتفاقية فيينا 1961 .
- 15- السيادة والمساواة من سمات العلاقات الدولية، وهذا ما تم اعتماده في العلاقات الدبلوماسية والقنصلية.
- 16- تقام علاقات قنصلية بغض النظر عن الاعتراف بالدولة أم لا .ولكن العلاقات الدبلوماسية تستند على هذا المبدأ.
- 17- هناك محاولات لتقنين القواعد القنصلية.
- 18- الدبلوماسية من أهم وسائل تحقيق السياسة الخارجية للدول.
- 19- بالإمكان إنشاء أكثر من قنصلية في مدينة أو مركز دولة.
- 20- التمثيل القنصلي يسبق التمثيل الدبلوماسي تاريخياً.
- 21- التمثيل الدبلوماسي له صفة سياسية، أما العلاقات القنصلية ليس لها صفة سياسية، وإنما صفة تجارية ورعاية مصالح الرعايا في الدولة الموفد إليها.
- 22- العلاقات القنصلية ترجع إلى المجاملات الدولية.
- 23- إن للقانون الدولي، أثراً واضحاً على الدبلوماسية، إنماء الوسائل السلمية واتساع نطاق الدبلوماسية.
- 24- إن تقنين قواعد القانون الدبلوماسي، جاءت طبقاً للمادة (13) من ميثاق الأمم المتحدة، وهناك تشجيع من الجمعية العامة للقانون وتدوينه بقصد إنماء التعاون الدولي من خلال الدبلوماسية.
- 25- وجود عدة مناهج في دراسة العلاقات الدولية، ترتبط بعلم الاجتماع والتاريخ والقانون.
- 26- إن هناك لغة خاصة بالدبلوماسية، (لغة العمل الدبلوماسي).
- 27- وجود إجراءات خاصة، في استقبال الممثلين الدبلوماسيين وفي إنهاء مهمتهم وعند استقبالهم في الاحتفالات ورسائل خاصة بالمخاطبات.
- 28- وأخيراً بأن دبلوماسية المستقبل لها سمات وخصائص تواكب وتتسجم مع التطور

العلمي وعالم الاتصالات الإلكترونية.

وهناك علاقة بين علم النفس السياسي، وعلم النفس الدبلوماسي معتمدة على علم النفس في العمل الدبلوماسي.

29- إن أهداف السياسة الخارجية ليست واحدة، بل هي غالباً ما تتعارض حتى درجة التناقض، وحيث أن الدول لابد أن يتعرف بعضها إلى البعض، فإنها ستجد نفسها مضطرة إلى التوفيق بين تلك الأهداف المتعارضة عن طريق التفاوض.

30- إن الدبلوماسية، إذ تسعى إلى تحقيق الأهداف السياسية، فإنها تتجسد من خلال البحث عن اتفاق.

وهنا لابد من التمييز بين سياسة خارجية ودبلوماسية، فالسياسة الخارجية هي اختيار الأهداف والخطوط الأساسية التي تتبعها دولة حيال دولة أو دول أخرى. بينما الدبلوماسية هي وضع تلك السياسة موضع التطبيق.

ويمكن أن نستخلص من خلال الموضوع الاستنتاجات التالية:

1- إن العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، هي حجر الزاوية في مد الجسور بين الدول من أجل البناء وتحقيق المصالح المشتركة، وتجسداً حياً لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين.

2- تحقق العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، الاطمئنان بين الشعوب في العيش بسلام والمحافظة على تحقيق مصالحها المشروعة، وتشجيع الإنماء والاستثمار.

3- إن العلاقات بين الدول تسهم إسهاماً فاعلاً، في الإسراع بحل المنازعات والصراعات بين الدول وتجنب الأمم والشعوب ويلات الحروب، وخاصة عندما تبنى هذه العلاقات على الاحترام المتبادل والود وتسعى الأطراف بشكل صريح إلى التطلع لإسعاد شعوبها.

4- العلاقات الدبلوماسية والقنصلية في حالة من التطور والتقدم، وهذا يدل على الحاجة الفعلية، بل للضرورة الحياتية، في تنظيم شؤون الشعوب والدول في مختلف ميادين العمل الحياتي، وإن هذه المؤسسة هي التي تضطلع بهذا الدور الريادي.

5- إن ما يدور الآن من تحالفات وتكتلات وحتى سابقاً بين دول العالم شيء مخيف وعندما تلتقي إرادة الأطراف فيها على أمور تلحق الضرر في العالم الذي تعيش فيه،

ولكن في حالة وجود علاقات متشابكة ومتوازية بين الدول في داخل هذه التحالفات مع دول أخرى يسهم بلا شك في دفع الضرر.

6- لما كان للمنظمات الدولية دوراً فعالاً في العلاقات الدبلوماسية، من خلال الممثلين الدبلوماسيين والمندوبين، ساهم في إيجاد (الدبلوماسية البرلمانية) والتي بدورها أن نناقش مختلف الأمور في هذا البرلمان الكبير، ويعتبر الممثل عن وجهات نظرهم إزاء مشاكل بلدانهم.

7- إن للممثل الدبلوماسي دوراً بارزاً في إعطاء صورة واضحة لسياسة بلده، من خلال قدرته على تجسيد ذلك، بما يملكه من قوة تأثير على الآخرين على الإقناع وفي هذه الحالة يساهم في عملية الإنماء وإبعاد الأخطار عن بلده.

8- إن أهداف السياسة الخارجية للدول ليست واحدة، بل هي غالباً ما تتعارض حتى درجة التناقض، وحيث إن الدول لا بد أن يتعرف بعضها إلى البعض فإنها ستجد نفسها مضطرة إلى التوفيق بين تلك الأهداف المتعارضة، عن طريق التعارض. إن الدبلوماسية إذ تسعى إلى تحقيق الأهداف السياسية، فإنها تتجسد من خلال البحث عن اتفاق.

وهنا لا بد التميز بين سياسة خارجية ودبلوماسية، فالسياسة الخارجية هي اختيار الأهداف والخطوط الأساسية التي تتبعها دولة حيال دول أو دول أخرى، بينما الدبلوماسية هي وضع تلك السياسة موضع التطبيق.

9- القانون الدبلوماسي هو الذي يقصد به القواعد القانونية التي تنظم الاتصالات بين الهيئات المناط بها بتنفيذ العلاقات الخارجية.

ورأينا فيما مر ذكره:

1- إعادة النظر في اتفاقية فيينا لعام 1961، وكذلك اتفاقية عام 1963 الخاصتين ب(العلاقات الدبلوماسية والقنصلية) وما تستحق من حذف وتعديل وإضافة، إزاء ما أصاب العالم من السرعة الهائلة في الاتصالات والثورة المعلوماتية الرقمية، واتساع نطاق الدبلوماسية وتعدد أنواعها، وما يجري الآن في الساحة الدولية من تحالفات ومحاور، وما أخذ (الإرهاب) من مساحات واسعة في العنف والتضليل والتخويف

والانحراف والتعارض مع مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان.

2- إيجاد (رقم حسابي عالمي) وقياس يتفق عليه الجميع في تحديد أعضاء الهيئة أو البعثة الدبلوماسية لدى الدولة الموفد إليها، يتناسب مع معايير ووفق نسب معقولة، ودراسة المادة (11) من الاتفاقية بهذا الخصوص، وأقصد (اتفاقية فيينا لعام 1961).

3- شمول الدولة ناقصة السيادة بالتمثيل الدبلوماسي، أسوة بالتمثيل القنصلي وتسهم الدولة الموفدة بشكل إيجابي منسجماً مع مبادئ القانون الدولي في استعادة السيادة الكاملة للدولة الموفد إليها.

4- استبدال مصطلح (شخص غير مرغوب فيه) والذي يأتي كصفة للممثل الدبلوماسي عندما يسلك سلوكاً مخالفاً لقوانين الدولة الموفد إليها بمصطلح آخر أقل تجريح، وعلى سبيل المثال (شخص لا يمكن التعامل معه) أو غيره من المصطلحات الأقل تأثيراً على نفسية هذا الممثل الدبلوماسي.

5- على السادة السفراء بشكل خاص، والعاملين بالسلك الدبلوماسي بشكل عام، أن يطلعوا على مبادئ القانون الدولي العام، وكذلك الخاص والمعرفة والدراسة بتاريخ وأسس ومبادئ العلاقات الدبلوماسية والقنصلية.

6- على الممثل الدبلوماسي أن يكون على دراية (بعلم النفس الدبلوماسي) كذلك (علم النفس السياسي) ليكون له رصيذاً وسلاحاً في إدارة المفاوضات مع الطرف المفاوض وتحقيق ما يصبو إليه بأقل الخسائر، إن لم يكن الربح المطلق.

7- مواكبة حركة التطور العلمي والتقني وعالم الاتصالات الإلكترونية من أجل سرعة الإنجاز للأعمال المستعجلة وتطبيق التعليمات الواردة إليه ويكون على اتصال دائم ومستمر مع دولته.

8- من أجل وقوف ومعرفة الرعايا في الدولة الموفد إليها على حقوقهم والتزاماتهم وحمايتهم ورعاية مصالحهم مقترح ضرورة قيام السفارة بطبع (كراس صغير) يبين تلك الحقوق والواجبات، إضافة لإرشادات تقيهم المخالفات والأعمال الضارة.

9- لمواكبة التطور وسرعة إنجاز المعاملات نقترح بأن يكون في مقر الممثلة أو البعثة مكاتب متخصصة ترعى مصالح الرعايا في الدولة الموفد إليها مرتبطة بالمؤسسات أو الدوائر إن صح التعبير (الأم)، ذات العلاقة جاء ذلك (ما يجري العمل

به وفقاً للنافذة الواحدة التي تعمل بها بعض الدول في الداخل ممكن أن نعكسها في العمل الدبلوماسي خدمة للرعايا في الدول الأخرى).